جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية في التراكيب العربية عرضاً ومناقشة

إعداد

د. عاطف عبد الصبور علي حسن

الأستاذ المساعد

في قسم اللغة العربية – كلية البنات الإسلامية بأسيوط.

(العدد الواحد والأربعون)

(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)

(الجزء الأول (١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (2536-9083 ISSN)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٢/٦٢٧١م

الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية في التراكيب العربية

عاطف عبد الصبور علي حسن
قسم اللغويات، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.
البريد الإلكتروني: atefhassan.78@azhar.edu.eg

الملخص:

يتناول هذا البحث الجملة الإنشائية من حيث دورانها في الاستعمال النحوي، مستعملة وغير مستعملة، ويكشف عن التراكيب التي اختلف النحاة في جواز استعمال الجملة الإنشائية معها وعدم استعمالها، ويعرض للخلاف الذي دار بين النحويين في ذلك، ويبرز حجج المانعين، وأدلة المجيزين، ملتزما الترجيح بين تلك المذاهب، آخذا بما قوي دليله، وقويت حجته، مُعْتَمِداً عَلَى السَّماعِ، وَمُتَمَسِّكاَ بـ أَنَّ السّامِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَالْناقِلَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ، ولم ينس أيضا الاعتماد على الْقِيَاسِ اَلَّذِي يُمَثِّلُ رُكْنًا مُهِمًّا فِي التَّأْصيلِ، والتَّقْعيدِ. وأشار إلى أن الجملة الإنشائية قد يحتاج لها ما قبلها؛ لأنها توضحه، وتكمل معناه، وتساعد في تمام الجملة، وبيان المقصود، وقد لا يحتاج إليها ما قبلها؛ لأنها ـ في نظر كثير من النحويين ـ لا توضحه، ولا تفيد في تمام الجملة، كإشارتهم ـ مثلا ـ إلى أن صلة الموصول لا توصل بالأمر والنهي؛ لأنَّهما لا يوضحان الموصول ولا يبينانه، وكذلك الجملة الدعائية، إذ هي بمنزلة الأمر، فلا يقال : الَّذِي اضربه أَو لَا تضربه زيد، بخلاف الجملة الخبرية التي تصلح في هذا الموضع، والنهي بتلكَ المنزلة أيضا. وكإشارتهم إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدأ من حيث هي طلبية، وأن ما جاء مما ظاهره وقوع الجملة الإنشائية خبرا فعلى تأويل القول... وغير ذلك. ونبه البحث أيضا على ضرورة التطابق بين الجمل مما يحقق دلالة واحدة، وأشار إلى مراعاة منطق التآلف بين عناصر الجملة، والذي لابد أن يكون حاضرا بقوة عند الإدلاء بالعبارة ، ووقت إرسالها إلى المتلقي.

الكلمات المفتاحية: الجملة الإنشائية ، الكوفيون، البصريون، التركيب، الجملة، الاستعمال، الإهمال.

Structural sentence between the necessity of neglect and evidence of use. »

Atef Abdel-Sabour Ali
Department of Linguistics, College of Islamic Girls, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: atefhassan.78@azhar.edu.eg

Abstract

This research deals with the structural sentence in terms of its rotation in grammatical use, used and unused, and reveals the structures that grammarians differed in regarding the permissibility of using the structural sentence with it and not using it, and it presents the dispute that took place between the grammarians in that, and highlights the arguments of the impediments, and the evidence of the authorizers, adhering to the weighting between He pointed out that the structural sentence may need something before it; Because it clarifies it, completes its meaning, helps in completing the sentence, and clarifies the intent, and what precedes it may not need it; Because it - in the view of many grammarians - does not clarify it, and does not benefit the whole sentence, such as their indication - for example - that the relative connection does not connect the command and the prohibition; Because they do not clarify the relative and do not make it clear, as well as the advocacy sentence, as it is in the status of an order, so it is not said: the one who is hit or not hit by Zaid, unlike the declarative sentence that is suitable in this place, and the prohibition of that status as well. As their indication that the imperative sentence does not fall into news for the beginner as it is an order, and that what appears from what appears to be the occurrence of the construction sentence is news, so the interpretation of the saying ... and so on. The research also cautioned on the necessity of congruence between the sentences, which achieves one indication, and pointed to the observance of the logic of harmony between the elements of the sentence, which must be present strongly when making the phrase, and at the time of sending it to the recipient..

Keywords: ***Structural*** *Sentence, Kufic, Visual, Structure, Sentence, Use, Neglect.*



المقدمة

الحمد لله الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، أنزل كتابه بأفصح اللغات وأجمع الكلمات، فأعجز الإنس والجن بفصاحة بيانه (قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِى عِوَجٍ)[1] أحمده سبحانه حمد الشاكرين، وأشكره على واسع فضله وسابغ نعمته شكر الحامدين الراضين .

وأصلى وأسلم على خاتم رسله خير من نطق فأفصح وأبان فأعجز، وكان للفصحاء قدوة، وللبلغاء إماماً، أسر القلوب بحلاوة بيانه، وأدهش العقول بفصاحة لسانه.

وبعد...

فلم يكن النحاة يهتمون بالمفردة في سياقاتها المختلفة فحسب، بل شغلتهم الجملة أيضا، فعنوا بدراستها وتبيين أنواعها، والإشارة إلى أحوالها، والتنبيه على علاقتها بالمعنى، بالإضافة إلى اهتمامهم بمواطن استعمالاتها، وعنايتهم بدورانها في التراكيب المختلفة. ولعل اهتمامهم بالجملة يظهر جليا في إفرادها بمباحث مستقلة في تآليفهم، واختصاصها بالحديث في تصانيفهم منذ أن عرف التأليف في هذا الفن، بدءا من الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومرورا بسيبويه فـ عبد القاهر الجرجاني، ووصولا إلى الدراسات الحديثة .

ولا عجب في ذلك فقد كانوا يعرفون للكلام نظمه وللتركيب دقائقه، وللجملة أسرارها.

لقد أكدَّ النحويون على أهمية الجملة في التراكيب، ودورانها في الكلام، واحتفوا بالإنشائية منها، ووقفوا عندها طويلا، ونبهوا على التراكيب التي تستعمل فيها والتراكيب التي ينبغي أن تخلو منها، وظهر من خلال عرضهم أن الجملة الإنشائية قد تصلح للاستعمال في موضع، ولا تصلح للاستعمال في آخر، وأن نحويين تسامحوا في بعض التراكيب التي ينبغي أن تخلو منها جملة الإنشاء فتشكل من هذا كله تراكيب لا تصلح فيها الجملة الإنشائية لتحل خبرا أو حالا أو صفة أو صلة ...إلخ، وتراكيب تصلح فيه

١ – من الآية ٢٨ سورة الزمر



أن تحل مطلقا كأن تقع خبرا عن المبتدأ...إلخ وتراكيب لا تصلح للحلول عند بعضهم وتصلح عند آخرين.

والغرض من هذه الدراسة الكشف عن التراكيب التي اختلف النحاة في جواز استعمال الجملة الإنشائية معها وعدم استعمالها، فتعرض للخلاف الذي دار بين النحويين في ذلك، فتَكْشِفُ عَنْ تلك المواطِن وتبرز حجج المانعين، وأدلة المجيزين، ملتزمة الترجيح بين تلك المذاهب آخذة بما قوي دليله، وقويت حجته، مُعْتَمِدةً عَلَى السَّماعِ، وَمُتَمَسِّكةَ بـ أَنَّ السّامِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَاَلْناقِلَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ، ومستندة على الْقِيَاسِ اَلَّذِي يُمَثِّلُ رُكْنًا مُهِمًّا فِي التَّأْصيلِ، والتَّقْعيدِ.

وَقَدْ جَاءَتْ هذه الدراسة تحت عنوان: « الجملة الإنشائية بين لزوم الإهمال، وشواهد الاستعمال" واشتملت على: مقدمة، وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أَوَّلًا: المُقَدَّمَةُ وَفِيهَا الحَمْدُ والثَّناءُ والْحَديثُ عَنْ المَوْضوعِ.

ثَانِيًا: التَّمْهيدُ، (الجملة الإنشائية وأقسامها عند النحويين) وَفِيه الحَديثُ عَنْ الجملة، وأقسامها والخبرية منها والإنشائية ،وأقسام الجملة الإنشائية.

ثَالِثًا: المبْحَثُ الأَوَّلُ: الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية الطلبية في التراكيب العربية.

رَابِعًا:المبْحَثُ الثَّانِي: الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية غير الطلبية في التراكيب العربية.

خَامِسًا: الخَاتِمَةُ، وَتَضَمَّنَتْ خُلاصَةً لِلْمَوْضُوعِ، وَأَهَمَّ النَّتائِجِ اَلَّتِي ظَهَرَتْ خِلالَهُ.

واللَّهَ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَأَنْ يَهْدِيَنا صِراطَهُ المُسْتَقِيمَ، كَمَا أَسْأَلُهُ– سُبْحَانَهُ – أَنْ يقْرِبَنا إِلَيْهُ، وَيَجْعَلَ اعْتِمادَنا فِي كُلِّ الأُمورِ عَلَيْه.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ فِي الأَوَّلينَ والآخِرينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الطيِّبينِ الطَّاهِرينَ.



أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج قضية مهمة من قضايا الجملة الإنشائية حيث نبهت على التراكيب التي تستعمل فيها الجملة الإنشائية والتراكيب التي ينبغي أن تخلو منها فالجملة الإنشائية قد تصلح للاستعمال في موضع، ولا تصلح للاستعمال في آخر، وتسامح بعض النحويين في بعض التراكيب التي ينبغي أن تخلو منها جملة الإنشاء وظهر من هذا كله تراكيب لا تصلح فيها الجملة الإنشائية لتحل خبرا أو حالا أو صفة أو صلة ...إلخ، وتراكيب تصلح فيه أن تحل مطلقا كأن تقع خبرا عن المبتدأ...إلخ وتراكيب لا تصلح للحلول عند بعضهم وتصلح عند آخرين. وقد التزمت الترجيح بين تلك المذاهب آخذة بما قوي دليله، وقويت حجته مُعْتَمِدةَ عَلَى السَّماعِ وَمُتَمَسِّكةَ بـ أَنَّ السّامِعَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَاَلْناقِلَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْقُلْ، ومستندة على الْقِيَاسِ اَلَّذِي يُمَثِّلُ رُكْنًا مُهِمًّا فِي التَّأْصيلِ، والتَّقْعيدِ.

الدراسات السابقة:

اهتم النحويون والبلاغيون بالجملة الإنشائية شرحا، وبسطا، وتعليقا، وتوضيحا، منذ أن عرف التأليف في الدرسين النحوي والبلاغي قديما ظهر هذا في مصنفاتهم وتعليقاتهم وعنايتهم بها، ولا تكاد الدراسات الحديثة والمعاصرة حولها تنقطع، وكان من هذه الدراسات التي تعنى بعلم النحو وتتشابك مع هذه الدراسة ما يأتي:

١- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، للأستاذ: عبد السلام هارون، رحمه الله! وقد تناول في هذا الكتاب جل أبواب النحو وأشار إلى ما يخصّ أساليب الإنشاء في الجمهور الأعظم من أبواب النحو، وهو كتاب مهم في دراسة الأساليب الإنشائية لا يمكن للدارس أن يهمله، غير أنّ طبيعة الكتاب تعليميةّ.

٢- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، للدكتور قيس إسماعيل الأوسي . وهو كتاب تعليمي أيضا تناول فيه أساليب الطلب كالأمر والنداء والاستفهام والنهي وغيرها وكان اهتمامه بالجانب البلاغي أوضح منه في الجانب النحوي، ولم يُعنَ بقضايا التركيب النحوي.

٣- الإخبار بالجملة الإنشائية دراسة في ضوء المعنى بحث للدكتور / محمد عمار درين الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتناول فيه ثلاث مسائل نحوية :

أ-الإخبار بالجملة الإنشائية عن المبتدأ.

ب- الإخبار بالجملة الإنشائية عن الأفعال الناسخة.

ج- الإخبار بالجملة الإنشائية عن الحروف الناسخة.

٤ - الجملة الخبرية والإنشائية مقال للأستاذ الدكتور فاضل صالح السامرائي في إحدى عشرة صفحة تحدث فيه عن الجملة الإنشائية والخبرية وتعريفهما، وما يتعلق بهما، ولم يتحدث عن قضايا نحوية في مقاله .

٥- الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي للباحث / غياث محمد بابو، بحث دكتوراه في كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة تشرين وجاءت فيه مسألتان مما جاء فيهذا البحث وهما: الخلاف في الجملة الإنشائية الواقعة صلة للموصول، والخلاف في الجملة الإنشائية الواقعة حالا.

وبالجملة فإن هذه الدراسات لم تتطرق إلى الحديث عن الخلاف الذي دار بين النحويين في استعمال الجملة الإنشائية وتركها إلا في مسألتي: الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي .



تمهيد :

(الجملة الإنشائية وأقسامها عند النحويين)

الجملة: قولٌ مؤلف من مُسند و مسندٍ إليه؛ لإفادة المخاطب معنى يصح السكوت عليه.

ولا يُشترطُ فيما نسميه جملةً، أو مركبا إسناديا، أنْ يُفيدَ معنًى تامًا مكتفيا بنفسه، كما يُشترط ذلك فيما نسميه كلامًا.

والظاهر أن الفرّاء أوّل من استعمل مصطلح الجملة؛ يقول: « وتقول: قد تبيّن لي أقام زيد أم عَمْرو، فتكون الجملة مرفوعة فِي المعنى كأنك قلت: تبيَّن لي ذاك» (١)

ولعلّ المبرّد هو أوّل من عرّف الجملة ؛ يقول: « وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك القائم زيد »(٢)

وعرفها الأصفهاني بقوله: « اللفظ الموضوع لإفادة نسبة، أي إسناد إحدى الكلمتين إلى الأخرى لإفادة المخاطب معنى يصح السكوت عليه، مثل: زيد قائم. فيخرج عنه المركب الإضافي، مثل: غلام زيد ؛ لأنه لم يفد المخاطب معنى يصح السكوت عليه»(٣)

ولابد أن تتضمن الإسناد، والإسناد يقتضي مسندا ومسندا إليه، والاسم يصلح أن يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يصلح أن يكون مسندا، ولا يصلح لأن يكون مسندا إليه، والحرف لا يصلح لشيء منهما. (٤)

---

١)) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٣٣)

٢)) المقتضب (١/ ٨)

٣)) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١٥٥)

٤)) ينظر السابق (١/ ١٥٥)



وتنقسم الجملة خبرا وإنشاء قسمين:

الأولى: الجملة الخبرية وهي قول جازم، وجد فيه صدق وكذب في ذاته، فهي إذا محتملة للتصديق والتكذيب في ذاتها، دون النظر إلى قائلها . نحو: سافر زيد، وحضر المسافر، ويقدم الغائب.

والخبر دال على حصول أمر في الخارج، فإن كان مطابقا له فهو الصدق، وإلا فهو الكذب. (١)

الثانية: الجملة الإنشائية وهي قول لا يحتمل صدقا ولا كذبا.

والإنشاء خلاف الخبر، فإنه لا يدل على حصول أمر، بل هو استدعاء أمر غير حاصل ليحصل. (٢)

وفهم من كلام ابن مالك أن الجملة على ثلاثة أقسام خبر وطلب وإنشاء وقد فهم ذلك من قوله: « باب الموصول: وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» (٣)

قال ناظر الجيش:« ومنهم من جعله ثلاثة أنواع: خبرا وطلبا وإنشاء، وهو رأي المصنف، وعليه قرر كلامه» (٤)

وعنده الكلام إما أنْ يَحتمل التصديق والتكذيب أو لا، فإن احتملهما فهو الخبر، نحو: قام زيد، وما قام زيد، وإن لم يَحتملهما، فإمَّا أن يتأخَّر وجودُ معناه عن وجود لفظه أو

١)) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٥٥)

٢)) ينظر: السابق (٣/ ١٥٥)

٣)) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٦)

٤)) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٧٩)



يقترنا، فإن تأخر فهو الطلب، نحو اضرب ولا تضرب وإن اقترنا فهو الإنشاء؛ كقولك لعبدك: أنت حرٌّ. [١]

والصحيح خلافُ ما ذكره ابن مالك، وأنَّ الكلامَ ينقسم إلى خبر وإنشاءٍ فقط، والطلبَ من أقسام الإنشاءِ، وقد أجمع النحويون والبلاغيون على أن الطلب قسم من أقسام الإنشاء.

أقسام الإنشاء:

ينقسم الإنشاء إلى قسمين:

الأول: الإنشاء الطلبي: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل في ذهن المتكلّم وقت الطلب، [٢]ويكون أمرا أو نهيا أو تحذيرا أو إغراء – أو نداء – أو تمنّيا، أو رجاء، أو دعاء، أو استفهاما"

.فمنه الأمر هو: طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء. فإن كان الطلب بجهة الدعاء والالتماس لا يسمى أمرا. [٣] ومثاله: قوله تعالى: (**يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ**﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ **فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا** ﴾[٥]، وقوله تعالى:﴿ **فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا**﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿**فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾[٧]

---

١)) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٢١

٢)) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (٣/ ٥٢)

٣)) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٤٠)

٤)) من الآية ٢١ سورة البقرة

٥)) من الآية ١٨٦ سورة البقرة

٦)) من الآية ١٧ سورة الطارق

٧)) من الآية ١١ سورة الملك



فالآية الأولى بصيغة فعل الأمر، والثانية بصيغة المضارع المقرون بـ لام الطلب، والثالثة بصيغة اسم فعل الأمر، والرابعة بصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر.

ويُسْتَفَادُ مِنْ صِيَغِ الأَمر التكليفُ الإِلْزامِيُّ بالفعل. [١] وقد يخرج الأمر من معناه الحقيقي إلى معان أخرى مجازية . [٢]

ومن الطلبي أيضًا النهي وهو: طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء،[٣] وليس له إلا صيغة واحدة، هي: المضارع، مع لا الناهية، نحو قوله تعالى :﴿**وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ**﴾[٤]

ويستفادُ منْ صيغة النهي التكليف الإلزاميُّ بالترك وعدم الفعل.[٥] وقد يخرج النهي من معناه الحقيقي إلى معان أخرى مجازية.[٦]

ومن الطلبي أيضا: التحذير، وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه[٧]نحو قول الشاعر: [٨]

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإِنَّهُ ... إلى الشَّرِّ دعاءٌ ولِلخَيْرِ زَاجِرُ

---

١)) ينظر: البلاغة العربية (١/ ٢٣١

٢)) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ٤٦٣- ٤٦٨)

٣)) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤٧٠

٤)) من الآية ٤٢ سورة البقرة

٥)) ينظر: البلاغة العربية (١/ ٢٣١

٦)) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤٧٠،٤٧١

٧)) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٧٠)

٨)) من الطويل مجهول القائل وهو من شواهد سيبويه ١٧٩/١



ومن الطلبي: الإغراء، وهو: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى، والمحافظة على عهود المعاهدين، ونحو ذلك. [١] أو هو: تَنْبِيه الْمُخَاطب على أَمر مَحْمُود ليلزمه. نحو قول الشاعر: [٢]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ [٣]

ومن الطلبي: النداء، وهو: طلب إقبال المدعو على الداعي بأحد حروف النداء. [٤] نحو قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ** ﴾[٥] وقوله تعالى :﴿ **وَإِذْ قُلْتُمْ يَـامُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً** ﴾[٦]

ومن الطلبي: التمني [٧]، وهو: طلب حصول شيء محبوب لا يرجى حصوله

١)) ينظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٧٩

٢)) من الطويل، لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، وهو من شواهد سيبويه ونسب لإبراهيم بن هرمة الفهري، وهو في ملحقات ديوانه ص (١/ ٢٥٦) :

٣)) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (١٢٠)

٤)) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ٤٧٤

٥)) من الآية ٢١ سورة البقرة

٦)) من الآية ٥٥ سورة البقرة

٧)) وألفاظ التمني أربعة: واحدة أصلية، وهي ليت، وثلاثة نائبة عنها، وهي:

"الأولى: هل" نحو قوله تعالى: ﴿**فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾ [الأعراف: ٥٣] ويبرز بها التمني في شكل المستفهم عنه الذي لا يجزم بانتفائه، إظهارا لكمال العناية به حتى لا يستطاع الإتيان به إلا في صورة الممكن المطموع في وقوعه.

الثانية: « لو» نحو قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّة فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ**) [البقرة: ١٦٧]

الثالثة " لعل" ويتمنى بها إذا كان المرجو بعيدا ميؤوسا من حصوله، فصار شبيها بالمحالات والممكنات التي لا طماعية في حصولها، نحو قول الشاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلي إلى من قد هويت أطير



لاستحالته، أو لبعد نواله، فمثال المستحيل: قول القائل: ليت الشباب عائد"

وأما بعيد التحقق والحصول فنحو قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ ﴾[١]

ومن الطلبي: الدعاء، وهو: الطلب على سبيل التضرع، كقوله تعالى: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوالِدَيَّ» [٢] وله ثلاث صيغ:

الأولى: صيغة الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾[٣]

الثانية: صيغة النهي: نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [٤]

الثالثة: صيغة الخبر مقصودا بها الدعاء، نحو قول القائل: « رحم الله رجلاً أهدى إلى عيوبي» [٥] والمعنى: ليرحمه الله.

ومن الطلبي: الاستفهام وهو «طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم»[٦]

والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و« هل »، و« ما »، و« مَنْ »، و« أي »، و«كم»، و-«كيف»، و« أين »، و« أنى»، و« متى»، و« أيان » [٧]

---

١)) من الآية ٧٩ سورة القصص

٢)) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (٢/ ٤١٧)

٣)) من الآية ٢٥ سورة [طه]

٤)) من الآية ٨ سورة آل عمران

٥)) قائله عمر بن عبد العزيز، ينظر: الأمثال لابن سلام (ص: ١٨٥) وقيل: عمر بن الخطاب – رضي الله عنه. ينظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (٢/ ١٧)

٦)) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (٢/ ٣٢٠)

٧)) ينظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (٣/ ٥٥



وقد يخرج أسلوب الاستفهام عن معناه الحقيقي فيستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام لأغراض بلاغية . [١]

ومن الطلبي العرض، وهو الطلب برفق ولين. وأداته « ألا » [٢]كقول القائل: ألا تنزل عندنا تصب خيرا. ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ. قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلا يَتَّقُونَ﴾[٣]

ومن الطلبي: التحضيض، ومعناه: طلب الشيء بحثّ. أي حض المخاطب وحثه على الفعل.

ومن أدواته «لولا» و «لو ما» و «هلّا» بتشديد اللام، و «ألّا» بفتح الهمزة وتشديد اللام. [٤] و« ألا» بفتح الهمزة وتخفيف اللام.

نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ﴾ [٥]وقوله تعالى: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿ أَلا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾[٧]

١)) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة» (٣/ ٦٨ – ٨٠

٢)) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (١/ ٦٠٣ والأساليب الإنشائية في النحو العربي عبد السلام هارون صـ ١٦

٣)) من الآيات ١١،١٠ سورة الشعراء

٤)) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٦١ وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح١/٤٦٧

٥)) من الآية ٦٣ سورة المائدة

٦)) الآية ٧ سورة الحجر

٧)) من الآية ١٣ سورة التوبة



ونحو قولك: (هلَّا تقول الصدق)وقولك: لولا أخلصت في عملك، وقولك: ألَّا تهتم بالمساكين، تريد: الحض على الصدق والإخلاص، والاهتمام بالمساكين. [١]

الثاني: الإنشاء غير الطلبي: وهو: ما لا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، بل هو تصوير لذات المتكلم وما يدور في وجدانه مما له علاقة بالموقف[٢] ويكون: بصيغ المدح، والذم، وصيغ العقود، والقسم، والتعجب والرجاء، وكذا يكون بـ « ربَّ » و« لعلَّ»، و «كم » الخبرية. وأفعال المقاربة .

فأفعال المدح والذم أفعال موضوعة لإنشاء مدح أو ذمّ، والأصل فيها نعم وبئس وكما يكونان بـ « نعم» و « بئس» يكونان بما جرى مجراهما، نحو حبذا، في معنى « نعم » ولا حبذا في معنى « بئس» [٣] وأما العقود فتكون بالماضي كثيراً، نحو بعتُ واشتريتُ ووهبتُ، وأعتقتُ، وبغيره قليلا – نحو أنا بائع، وعبدي حرٌ لوجه الله تعالى. [٤]

وأما التّعجب: فيكون قياساً بصيغتين، (ما أفعله) و(أفعل به) وسماعاً بغيرهما فمثال القياسي: ما أكرم زيدا، وأكرم به [٥] ومثال السماعي: قول القائل: لله دره عالما ! – وقوله تعالى: ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ**﴾[٦]وقوله تعالى :﴿ **أَإِذَا مَا**

---

١)) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٦١

٢)) ينظر:الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم د صباح دراز صـ ١٤

٣)) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٥٣) وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤١٩) والمقاصد الشافية (٤/ ٥٠٦)

٤)) ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع صـ ٦٩

٥)) ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ١٣٦) البديع في علم العربية (١/ ٤٩٧)

٦)) من الآية ٢٨ سورة البقرة



مِـتُّ لَسَـوْفَ أُخْـرَجُ حَيًّـا ﴾[1] وقولك: سبحان الله ! وغيرها مما يستخدم في الدهشة والعجب.

وأما القسم: فيكون: بالواو – والباء – والتاء – نحو: والله، وبالله، وتالله، وأقسم بالله وبغيرها من ألفاظ القسم، نحو: لعمرك، ويمين الله وأيمن الله، ونحوها . [2]

وأما "رب" فلأنه حرف لإنشاء التقليل، و "كم الخبرية"، اسم لإنشاء التكثير فهي في التكثير نظيره: "رب" في التقليل. [3]

وذكروا من الإنشاء غير الطلبي النعت المقطوع لإنشاء المدح أو الذم، فمثال ما قطع لإنشاء المدح: الحمدُ للهِ الحميدُ، وصلى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين، ومثال ما قطع لإنشاء الذم: قول القائل: أعوذُ بالله من إبليسَ عَدُوُّ المؤمنين. [4]

قالوا ومن ذلك أسماء الأفعال نحو أف وأوه بمعنى تضجرت وتوجعت، ونحوها.

الأساليب الإنشائية بين الاتفاق والاختلاف:

اتفق النحويون على إنشائية القسم، والأمر، والنهي، والترجي، والتمني، والعرض والنداء واختلفوا في بعضها. [5]

هذا وقد اختلف النحويون في بعض الأساليب فمنهم من عدها من الخبر ومنهم من عدها من الانشاء ومن هذه الأساليب:

---

١)) من الآية ٦٦ سورة مريم

٢)) ينظر: المقتضب (٢/ ٣١٨) وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٩)

٣)) الأصول في النحو (١/ ٣١٧)

٤)) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٨٧)

٥)) ينظر: الفروق للقرافي (١/ ٢٧)



صيغ العقود نحو: بعت، واشتريت، وأنت حر، وقول القائل: امرأتي طالق.

ومنها جملة التعجب فقيل: إنها جملة إنشائية، وقيل خبرية تحتمل الصدق والكذب، فإذا قيل: ما أروع حديثك، فهو كلام يحتمل الصدق والكذب[1]

ومنها: أفعال المدح والذم فذهب بعضهم إلى أنها إنشاء، ومنهم من ذهب إلى أنها خبر .

قال الرضي: في كون فعلي التعجب وفعلي المدح والذم و «كم » الخبرية إنشاء نظر؛ لاحتمالهما الصدق والكذب باعتبار نفس الخبر، وإن لم يحتملا باعتبار المدح والذم. [2]

قال بهاء الدين السبكي[3]: « ومما يدل على أنهما خبران وقوع نعم خبر « إن» في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ** ﴾[4]، ووقوعها جواب القسم في قوله تعالى: ﴿ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ** ﴾[5]، وكذلك بئس، قال تعالى: ﴿ **وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [6]

ومنه « رب » التي تفيد التقليل فقيل: هي للخبر وذلك أنك إذا قلت: رب رجل أكرمت جاز أن يكون ذلك صدقا أو كذبا . [7]

---

١)) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٨٩)

٢)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٥٧)

٣)) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٤١٩)

٤)) من الآية (٥٨) سورة النساء

٥)) من الآية ٣٠ سورة النحل

٦)) من الآية (١٠٢) سورة البقرة

٧)) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (١/ ٥٦٩)



وكذلك «كم» الخبرية التي تفيد التكثير فقيل إنها إنشاء، وقيل خبر، ومن قال إنها خبر، قال: لأنك إذا قلت: كم رجلا أكرمت، احتمل الصدق والكذب[١]

قال ابن عربشاه: « وكذا رب رجل لقيته، وكم رجل ضربته، وإن كان «كم » لإنشاء التكثير في جزء الخبر و« رب » لإنشاء التقليل فيه لكن لا يخرج به الكلام عن احتمالين الصدق والكذب، ولا يتعدى الإنشاء منه إلى النسبة» [٢]

ومما اختلف فيه أيضا « عسى » فقيل خبر وقيل: إنشاء، ومن قال إنها خبر قال: الدليل على خبريتها أمران :

الأول: وقوعها خبرا لـ «إن» في قول الشاعر: [٣]

أَكْثَرْتَ في الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا

الثاني: دخول الاستفهام عليها في قوله تعالى: ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ** ﴾ [٤]

قال ابن هشام: « ومن وقوع عسى فعلا خبريا قوله تعالى: ﴿ **هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا** ﴾[٥]، ألا ترى أن الاستفهام طلب، فلا يدخل على الجملة الانشائية، وأن المعنى: هل طمعتم ألا تقاتلوا، إن كتب عليكم القتال؟» [٦]

---

١)) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (١/ ٥٦٩ وا

٢)) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (١/ ٥٦٩) وينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن علي التهانوي (١/ ٢٨٣)

٣)) من الرجز لرؤبة في (مجموع أشعار العرب) (مشتمل على ديوان رؤبة) وسيأتي تخريجه بعد.

٤)) من الآية ٢٢ سورة محمد صلى الله عليه وسلم .

٥)) من الآية ٢٤٦ سورة البقرة

٦)) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٣١٥)



المبْحَثُ الأَوَّلُ:

الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية الطلبية في التراكيب العربية.

المطلب الأول:

وقــوع جملتــي الْأَمــر وَالنَّهْــي

صلــة للموصــول الاسمــي.

تأتي مع الموصول جملة تسمى الصلة توضّحه، ولا تعمل فيه، ولا يتم الموصول حتى يتصل بتلك الصلة كما سبق .

ويوصل بالموصول جملة من فعلٍ وفاعلٍ، نحو جاء الذي قام أبوه، وجملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، نحو جاء الذي أخوه منطلق، وجملةٌ من شرطٍ وجزاءٍ، نحو: رأيت الذي إن يأتني آته، وتتصل به شبه جملة من ظرف ونحوه، نحو: أكرمت الذي في الدار، والذي أمامك زيد، والَّذِي يَوْم الْجُمُعَة زيد .

قالوا: ولا يوصل بغير الجمل التي سبقت؛ فلا يدخل في الصلة الأمر والنهي؛ لأنهما ليسا منها؛ فلا يقال: جاءني الذي اضربه، والذي لا تضربه، وأجاز الكسائي وقوعها أمرا ونهيا، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

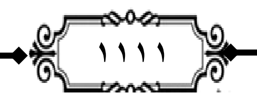
المذهب الأول : ذهب الكسائي[1] الى القول بجواز وقوع الأمر والنهي صلة للموصول.

قال أبو حيان: « وأجاز الكسائي أن تكون جملة أمر، وجملة نهي، فيجيز «الذي اضربه، أو لا تضربه » [2]

---

١)) ينظر: مذهبه في ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٦) والتذييل والتكميل (٣/ ٧)

٢)) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٦) وينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٧)



«وقال: ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني، الذي أجاز أن تكون صلة الموصول جملة دعاء نحو: الذي يرحمه الله زيد» بل هو أحرى بذلك؛ لأنه إذا أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى»[١]

المذهب الثاني: ذهب جمهور النحاة إلى القول بعدم جواز وقوع جملة الأمر والنهي صلة، فلا يقال: جاءني الذي اضربه، والذي لا تضربه، والذي هل تضربه. وحجتهم:

أن صلة الموصول لابد أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب، كما أن الصلة يؤتى بها للإيضاح والتبيين، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح ولا تبيين . [٢]

وقيدوا الجملة بكونها غير طلبية؛ لأن الغرض من المجيء بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعدُ حين النطق بها، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها[٣]

بالإضافة إلى أن مضمون الصلة لابد أن يكون حكما معلومَ الوقوعِ للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، لا يعرف مضمونها الا بعد إيراد صيغها»[٤]

وقيل: إنما مُنِعَ ؛ لأن جملة الأمر والنهي لا تقع صفة للنكرة، إذ كانت لا تحتمل الصدق والكذب، ولا يصلح للوصل إلا ما كان صالحا لوصف النكرة . [٥]

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٧

٢)) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١١٦) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٦) والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ٧)

٣)) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٣)

٤)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠) وشرح ابن الناظم (ص: ٦٣)

٥)) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٨)



قال ابن السراج: « فأما الاستخبار فلا يجوز أن يوصل به " الذي " وأخواتها، لا يجوز أن تقول: "الذي أزيد أبوه قائم؟ وكذلك النداء والأمر والنهي. وجملة هذا أن كل ما تمكن في باب الأخبار، ولم يزد فيه معنى على جملة الأخبار، وصلح أن يقال فيه صدق وكذب، وجاز أن توصف به النكرة فجائز أن يوصل به "الذي" [١]

وعلل عدم الجواز بأن الأمر والنهي وغيرها أخبار جعلت بموضع الدعاء؛ فلا يجوز أن تحال عن ذلك[٢]

وألمح الزجاج إلى أن النحويين لا يجيزون وصل « مَنْ، ومَا، والذي » بالأمر والنهي إلا بما يُضْمَر معها من ذكر الخبر . [٣] ومشى على ذلك كثير من النحويين [٤]

وخرجوا ما يمكن أن يكون أمرا ونهيا على إضمار القول، والمعنى في جاء الذي اضربه: الذي ما

أحسنه: جاء الذي أقول فيه اضربه، والذي أقول فيه ما أحسنه، ونحوهما. [٥]

١)) الأصول في النحو (٢/ ٢٦٧)

٢)) ينظر: السابق (٢/ ٢٦٧)

٣)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٧٦) وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٩٦)

٤)) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ١١٦) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ١٣٧) وشرح ابن عقيل (١/ ١٥٥) وشرح الأشمونى (١/ ١٤٨) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٦٨) وهمع الهوامع (١/ ٣٣٤)

٥)) ينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٩٦) والمقاصد الشافية (٤/ ٦٣٨) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (٥/ ٦١) ونواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي (٣/ ١٧٣) وشرح قطر الندى (ص: ١٠٨)



وبعد ... ففي وقوع الأمر والنهي صلة خلاف، الراجح منه : أنه لا يجوز وقوع الأمر والنهي في هذا الباب؛ لأن الأمر والنهي لا يدخلهما صدق ولا كذب؛ فلذلك لا يكون صلة، وما يقع صلة ينبغي أن يكون فيه من التوضيح والبيان ما يزيل إبهام الموصول ويعَيِّن مدلوله، فالموصولات بعامة تحتاج إلى ما يزيل إبهامها، والصلة التي لا تعيّن مدلول الموصول، ولا توضح معناه لا تصلح لذلك .

المطلب الثاني

وقــوع جملتــي الرجاء والتمنــي صلــة للموصــول الاســمي .

الموصولات الاسمية لا بد لها في تمامها من جملة تردفها، وتسمى هذه الجملة صلة، ويسميها سيبويه الحشو، وذلك قولك "الذي أبوه منطلق زيد"، و"جاءني مَنْ أخلاقه حسنة". وقد توصل بشبه الجملة (الظروف، والمجرورات) ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي، فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول نحو: جاءني الضارب، واسم المفعول نحو المضروب، ولا توصل الألف واللام بالجملِ إلا في ضرورة شعر(١)، فالموصول وحده اسم ناقص، أي: ناقص الدلالة، فإذا جئت بالصلة، قيل: موصول حينئذ.

ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلقها بالموصول (٢).

---

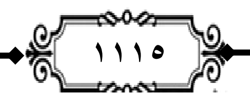
١)) نحو قول الشاعر:

مِنَ الْقَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَد

من الوافر وهو في البديع في علم العربية (٢/ ٦٥٤) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٢١٦) وضرائر الشعر (ص: ٢٨٩) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٠٢) وشرح الكافية الشافية (١/ ١٢٤) وارتشاف الضرب (٢/ ١٠١٤) والتذييل والتكميل (٣/ ٦٨) والجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٠١)

وشاهده وصل الألف واللام بالجملِ في ضرورة الشعر.

٢)) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٨) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٦٩)



وشرط النحويون لوقوع الجملة صلة أن تكون خبرية محتملة الصدق والكذب، عَرِّيَةً من معنى التعجب، فلا يجوز: جاءني الذي ما أحسَنَهُ، ولا: الذي هَلْ ضَرَبتَهُ، ولا: الذي لا تضْرِبْهُ، ولا: والذي لعله منطلق زيدٌ، ولا الذي ليته منطلق زيدٌ،... إلخ، وخالف هشام فأجاز في جملة الرجاء والتمني أن تقعا صلة للموصول[1]، وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : ذهب هشام الضرير إلى القول بجواز وقوع جملة الترجي صلة للموصول فجوزه بجملة مصدرة ب «ليت» و«عسى» فيجوز في «ليت» و«لعل» و«عسى» أن يقعن صلة للموصول، فيقال على مذهبه: الذي ليته منطلق زيدٌ، والذي لعله منطلق زيدٌ، والذي عسى أن يخرج عمروٌ. [2]

واحتج لمذهبه بما جاء وقد وقعت فيه جملة الترجي صلة عن الموصول ، ومن ذلك قول الشاعر :[3]

وَإِني لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي – وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا – أَزُورُهَا

---

١) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ٩)

٢)) ينظر: السابق (٣/ ٩)

٣)) البيت من الطويل منسوب للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٤٠٠) والبديع في علم العربية (٢/ ٢٤٥) واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١١٨) وتوجيه اللمع (صـ: ٥٠١) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٧٠) وشرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠) والتذييل والتكميل (٣/ ٩) الدر المصون (٩/ ١٣١) ومغني اللبيب (صـ: ٥٠٧) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٥) وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٨) وهمع الهوامع (١/ ٣٣٤)

اللغة: شطت نواها: بعدت.

والشاهد فيه قوله:« قبل التي لعلي... أزورها" حيث جاء ما ظاهره وقوع جملة الترجي صلة الموصول.



ومن ذلك قوله: [١]

وَمَاذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّني لَكِ عَاشِقُ

وأبو حيان يجوز ما جوزه ابن هشام مرة ويمنعه أخرى، فمن إجازته قوله: « ومما يستدل به لهشام في وقوع "لعل" صلة للموصول قوله :

وَإِني لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي – وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا – أَزُورُهَا [٢]

وقوله: « ويحتمل أن تكون "عسى" صلة لـ"ذا" المراد به "الذي" على أحد محتملات "ذا" في قول الشاعر :

وَمَاذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّني لَكِ عَاشِقُ» [٣]

ومِنْ منعه قولُه: « ... لأن عسى لا تقع صلة للموصول الاسمي» [٤]

واحتج المجيزون أيضا بقول الله تعالى :﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾[٥]

فكما جاز وقوع الاستفهام صلة فكذلك يجوز في التمني والترجي .

---

١)) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه صـ ٧٧ وهو في شرح الرضي (٣/ ٦٧) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٨) والتذييل والتكميل ٣/ ١٠) والبحر المحيط (٢/ ٣٧٧) واللباب في علوم الكتاب (٣/ ٥١٧) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٦) وشرح الأشموني (١/ ١٤٩) وخزانة الأدب (٦/ ١٥٠) وتاج العروس (٢٥/ ١٠٢) (ب ن ق)

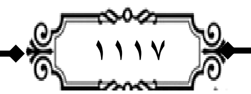
والشاهد فيه قوله: « وماذا عسى ... " حيث جاء ما ظاهره وقوع جملة الرجاء صلة .

٢)) التذييل والتكميل (٣/ ٩)

٣)) السابق (٣/ ١٠)

٤)) البحر المحيط (٢/ ٣٧٧)

٥)) من الآية ١٠٦ سورة آل عمران



المذهب الثاني: ذهب الجمهور إلى أن الجملة التي تقع صلة لابد أن تكون خبرية محتملة الصدق والكذب، فلا تقع الإنشائية في هذا الباب، وإنما كانت الصلة مشروطة بكونها جملة خبرية لأربعة أوجه:

الأول: أن الغرض من الإتيان بجملة بعد الموصول هو التوضيح، والجمل غير الخبرية من الأمر والاستفهام وغيرها مبهمة فلا يحصل بها الإيضاح.

الثاني: أن الموصولات اسماء ظاهرة، والأسماء الظاهرة للغيبة، والأمر والنهي ونحوهما من التمني للمواجه، فلو وقعت صلة لتناقضا؛ لأن المواجهة خطاب.

الثالث: أن الموصول وصلته مقدران باسم واحد، والاسم الواحد لا يدل على الأمر والاستفهام مع دلالته على مسمى آخر.

الرابع: أن الموصول وصلته يخبر عنهما تارة وبهما أخرى، والأمر والنهي والاستفهام ونحوها لا يصح فيها ذلك. (١)

قال الفارسي: «ولا يجوز أن يحمل على ما ورد من قولهم: كتبتُ إليه أنْ قمْ، وبأنْ قمْ، وذلك لأن « الذي» وفروعه، و« التي» وفروعها يقتضي الإيضاح بصلته، وليست« أن» كذلك، لأنها حرفٌ، وأنَّه لا يرجعُ إليها ذكرٌ من الصِّلة» (٢)

وخرجوا البيت الذي استدل به هشام على : أن جملة الترجي مقول لقول محذوف، وحذفه لطولِ الكلام، كأنَّه قال: أقول: لعّلي وإن شطّت نواها أزورها، والقول كثيراً ما يحذف من الكلام، ومما حذف منه القول قوله تعالى: ﴿وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ

---

١)) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١١٧) وتوجيه اللمع (صـ: ٥٠١)

٢)) كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٤٠٢)



بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[١] والتقدير: فيقال لهم: سلام عليكم، وقوله تعالى :﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ تقديره: فيقال لهم: أكفرتم؟. [٢]

قال البغدادي: « وإنما قدر أقول؛ لأنها إنشائية لا يصح وقوعها صلة؛ فقدر القول لتكون خبرية»[٣]

وقيل: إن أزورها لمَّا جرى خبراً لـ « لعلَّ » سدَّ مسدَّ الصِّلةِ، التي يجب أن تكون خبراً، فكأنه أراد: التي أزورها، فأغنى ذكرُ أزورها خبراً للعلَّ، عن ذكرهِ لها قبل «لعلَّ»، والمعنى على التقديم. [٤]

وقيل: إن البيت شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[٥]

وقيل: إن «أزورها» صلة «التي» وفصل بينها وبين «التي» بـ «لعلّي وإن شطت نواها» على جهة الاعتراض، فيكون خبر لعلي محذوفاً، تقديره: لعلّي أبلغ ذلك، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز. [٦]

---

١)) من الآية ٢٣، ٢٤ سورة الرعد.

٢)) ينظر: توجيه اللمع (صـ: ٥٠١) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٧٠) وشرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠) و(٣/ ٦٨) والدر المصون (٩/ ١٣١) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦١) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٥) والمقاصد الشافية (١/ ٦٢٦) وهمع الهوامع (١/ ٣٣٤) وخزانة الأدب (٦/ ١٥١،١٥٣) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٩١)

٣)) خزانة الأدب (٥/ ٤٦٤)

٤)) ينظر: كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٤٠٢)

٥)) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١١٨)

٦)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٧٠) ومغني اللبيب (ص: ٥٠٧، ٥١١) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٥) وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٨) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ١٩١)



قال الفارسي: فإن قيل: تحمل «لعلَّ» على المعنى، لأنه طمعٌ، فكأنه قال: أطمعُ في زيارتها. فهذا لا يستقيم . وإن قيل: أراد بـ «أزورها» التقديمَ، فكأنه قال: التي أزورها، فإنَّ ذلك لا يستقيمُ أيضاً، لأنه واقعٌ موقع الخبر، وتقديم الخبر على لعلَّ لا يستقيم. [١]

وأما قوله :

وَمَاذا عَسَى الوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّني لَكِ عَاشِقُ

فخرجوه على أن (ذا) فيه، زائدة لا موصولة، إذ الصلة لا تكون إلا خبرية، و: (عسى) ليس بخبر. [٢]

وقيل: «ماذا» كله استفهام مبتدأ، وعسى خبره، والعائد محذوف (أي أن يتحدثوا به)[٣]

وبعد... ففي وقوع جملة الترجي صلة للموصول خلاف، الراجح منه عدم جوازه؛ وذلك لعدم تحقق الوضوح الذي يتطلبه الموصول المبهم، فإذا قيل: جاء الذي أكرمته، فإن أكرمته أزال الإبهام الذي في الموصول ووضحه، وأزال غموضه، فتبين الأمر لدى المتلقي، ووقر المعنى في ذهنه، ولا يتحقق هذا الوضوح إذا كانت الصلة جملة رجاء أو دعاء أو نداء، فلو قيل: جاء الذي لعله قام لم يزل الإبهام الذي في الموصول قائما، ومن هنا جازت الصلة بالجملة الخبرية ولم تصح بالإنشائية، وأما البيت فإن صلة «التي» فيه محذوفة، تقديرها: مقول فيها، وحذف القول كثير في الكلام، أو أن تقدر الصلة "أنالها" ويكون خبر "لعل" محذوفا، وقد فصل بين الصلة والموصول، والتقدير: "لعلي أفعل ذلك "

---

١)) كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٤٠٢)

٢)) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٦٧)

٣)) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٨)



المطلب الثالث

وقــوع جملــة الدعاء صلــة للموصــول الاسمــي

سبق أن الموصول لا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، تسمى الصلة، ومن ضمير فيها يرجع إليه وتكون بأربعة أشياء: الفعل والفاعل، نحو: جاء الذي قام أبوه والمبتدأ والخبر، نحو: أكرمت الذي أبوه مات، والشرط وجوابه، نحو: قابلت الذي إن قال يسمع له، والظرف نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار" [١]

والجمل التي تقع في هذا الباب هي الجمل المتمكنة في باب الخبر، ويصلح أن يقال فيها: صدق، أو كذب، ويجوز أن تقع صفة للنكرة. فالجملة الدعائية لا تقع في هذا الباب كونها لا تحتمل صدقا ولا كذبا، وجوز المازني وقوع الدعائية صلة مع صيغة الخبر المراد به الدعاء. وحكى: الذي يرحمه الله زيدٌ. [٢]

قال أبو حيان: « وأجاز المازني أن تكون دعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد»[٣]

وقبحه ابن السراج، قال: « الذي ويحه رجلا هو، فيه قبحٌ؛ لأنَّ "ويح" بمعنى الدعاءِ مثل الأمر والنهي، والذي لا يوصل بالأمر والتي؛ لأنَّهما لا يوضحانه» [٤]

---

١)) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٨)

٢)) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٨٨) وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» (١/ ٤٤٣)

٣)) الارتشاف ٢/ ٩٩٦

٤)) الأصول في النحو (٢/ ٢٩٩) بتصرف يسير.



وفطن أبو حيان إلى السبب الذي جعل المازني يقول بالجواز، فقال: إن المازني أجاز أن يقال: الذي يرحمه الله زيدٌ، لأنه قد يكون راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ المعنى.[1]

وفي قول أبي حيان « لأنه قد يكون راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ المعنى» نظر وذلك أن المازني من أعْلَم الناس بالعربية. فكيف لا يفطن إلى المعنى .

وظهر من كلام من نقل الجواز عن المازني أن المازني يشترط الجواز بكون جملة الدعاء بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد، فإن كانت بصيغة الماضي امتنع الوصل بها .

ونسب الرضي الجواز إلىَ الكسائي قال: « وأجاز الكسائي الوصل بالطلبية كـ جاء الَّذي أضربه، والذي لَا تعطه شيئًا والدعائية؛ نحو: (جاء الَّذي رحمه اللَّه)[2]

والذي سهله أن لفظه كلفظ الخبر.

وألزم أبو حيان الكسائيَ أن يقول بقول المازني في المسألة لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى. [3]

وجمهور النحويين يمنعون وصل الموصول بجملة الدعاء وحجتهم أن الدعاء إنشاء والإنشاء لا يقع في هذا الباب لأنه لا يحتمل الصدق ولا الكذب . [4]

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٣/ ٧

٢)) شرح الفارضي على ألفية ابن مالك» (١/ ٢٥٢

٣)) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٣/ ٧) :

٤)) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ٧) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٤٤) وتمهيد القواعد (٢/ ٦٤٤) وهمع الهوامع (١/ ٣٣٤)



قال ابن السراج :« والذي لا يوصل بالأمر والنهي؛ لأنَّهما لا يوضحانه، والدعاءُ بتلكَ المنزلة، قال[1]: إلا أنَّ هذا أسهل لأن لفظه كلفظ الخبر، قال أبو بكر: أنا أقولُ: "وهو عندي غير جائزٍ؛ لأن هذه أخبار جعلتْ بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحالَ عن ذلك»[2]

وبعد... فقد أجاز المازني وقوع صلة الموصول جملة دعائية مع صيغة الخبر المراد به الدعاء وهو جائز حملا على جواز الْوَصْل بجملة الْأَمر وَالنَّهْي، فقد جوز الْكسَائي الْوَصْل بجملة الْأَمر والنهي، نَحْو: الَّذِي اضربه أَو لَا تضربه زيد . فيجوز حملا عليه وقوعها دعائية. وكذا بالحمل على جوازه بالجملة المصدرة بـ « ليت » وَ« لَعَلَّ » وَ« عَسَى » عند هشام فقد أجاز نَحْو: الَّذِي ليته منطلق زيد والذي لَعَلَّه منطلق زيد وَالَّذِي عَسى أَن يخرج زيد وقَالَ الشاعر:[3]–

وإنِّى لرام نظرةً قبل التي ... لَعَلِّى – وَإِن شَطّتْ نَوَاهَا – أَزُورُها

---

(1) يشير إلى المازني .

(2) الأصول في النحو (٢/ ٢٩٩)

(3) سبق تخريجه ينظر: صـ ٢٠ من هذا البحث



المطلب الرابع

وقوع جملة الأمر صلة للموصول الحرفي

من الموصولات الحرفية: «أَنْ» و« أَنَّ » و« ما » و «كَيْ » و« لَو »، وكل منها يحتاج إلى صلة تُذكر مع الحرف تصير معه في مذهب المصدر المؤكد، فالموصول الحرفي لا بد أن يسبك مع صلته سبكًا ينشأ عنه مصدر يقال له: "المصدر المسبوك" أو "المصدر المؤول"، يعرب على حسب موقعه في الجملة، وهذه الحروف هي "حروف السبك" ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[2] وقوله تعالى :﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [4]وقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[5] ويشترط في صلتها أن تكون خبرية، تحتمل الصدق والكذب، وفي وقوعها غير خبرية خلاف على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب سيبويه ومن وافقه من النحويين إلى القول بجواز وقوع صلة الموصول الحرفي جملة طلبية، قال سيبويه: « وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون « أن» التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بـ « تفعل» إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعل،

(1) الآية ٣ سورة الهمزة.

(2) من الآية ٢٦ سورة البقرة.

(3) من الآية ٩٦ سورة البقرة .

(4) من الآية ١٣ سورة القصص.

(5) من الآية ٢٦ سورة ص.



فوصلت « أن » بـ « قم » لأنه في موضع أمر، كما وصلت « الذي » بـ « تقول » وأشباهها إذا خاطبت . والدليل على أنها تكون « أن » التي تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت « أي» لم تدخلها الباء، كما تدخل في الأسماء»[١]

فهو يرى أن «أَنْ» هنا هي المصدرية، بدليل دخول الباء فيها، ولو كانت « أن » التفسيرية لما صح دخول الباء ؛ لأن التفسيرية لا تدخلها الباء .

ووافقه الفارسي، فأجاز أن تقع الصلة مع الحروف ـ خاصة ـ جملة طلبية نحو: كتبتُ إليه أنْ قمْ، وبـ أنْ قمْ، وأن ذلك وإن جاء في « أنْ » لا يستقيم في « الذي»، ونحوه من الأسماء، لأنَّ « الذّي » يقتضي الإيضاح بصلته، وليست «أن» كذلك، ألا ترى أنها حرفٌ، وأنَّه لا يرجعُ إليها ذكرٌ من الصِّلة. [٢]

واختاره الرضي في أحد قولين له قال: « وحد الموصول الحرفي: ما أول مع ما يليه من الجمل بمصدر...ولا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلته خبرية على قول الأكثرين، نحو: أمرتك أن قم » [٣]

ومشى عليه السمين الحلبي.[٤]

والظاهر من كلام ابن هشام [٥] في المغني أنه يقول به، ولهذا رد على أبي حيان الذي منع أن تكون الصلة مع الموصول الحرفي جملة طلبية، كما سيظهر في المسألة .

---

١)) الكتاب (٣/ ١٦٢)

٢)) ينظر: كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٤٠١)

٣)) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٦)

٤)) ينظر: الدر المصون (٤/ ٢١)

٥)) ينظر: مغني اللبيب (صـ: ٤٤)



واحتج القائلون بالجواز بنحو قولهم: أمرته بأن قم، وكتبت إليه أن افعل .

المذهب الثاني: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة الطلبية صلة للموصول الحرفي، وحجتهم: أن ما يقع صلة لابد أن يكون محتملا للصدق والكذب.

قال الرضي في قوله الآخر « ... لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعا، فكذا صلة المصدرية أيضا، على الأصح» [١]

وقال: « وأما (أن) المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه، فتبين بهذا أن (أنْ) في نحو قولك: أمرته أن قم، لا يجوز أن تكون مصدرية، على ما أجاز سيبويه وأبو علي» [٢]

وفي قوله: « لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعا » نظر؛ فقد ذهب جماعة من النحويين إلى القول بجواز وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أن» المخففة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ **وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا**﴾[٣] في قراءة [٤]من قرأ بتخفيف النون من «أن» وكسر الضاد من « غضب»،

١)) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٦)

٢)) السابق (٤/ ٣٣٧)

٣)) من الآية (٢) سورة يونس عليه السلام.

٤)) وقراءة التخفيف وكسر الضاد ورفع اسم الله قرأ بها نَافِع نظر: السبعة في القراءات (صـ: ٢٨٢) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ١٠٢)



وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[١] في قراءة من قرأ بتخفيف النون، وقوله تعالى :[٢]﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٣]

وقد أول المانعون ما ورد من قولهم: أمرته بأن قم، وكتبت إليه أن افعل على إرادة القول. [٤] وكذلك أوَّلوا ما يمكن أن يحمل عليه من قوله تعالى: ﴿ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[٧] على تأويل القول[٨]

ذكر النحاس عند إعراب قول الله تعالى: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ﴾[٩] أن القول بأن « أن » مصدرية، والفعل داخل في صلتها بعيد. [١٠]

---

١)) من الآية سورة وقراءة التخفيف ورفع اللعنة قرأ بها نَافِع ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ١٠٢)

٢)) من الآية ٨ سورة النمل

٣)) ينظر المسألة بتمامها في صـ من هذا البحث .

٤)) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٥٠)

٥)) من الآية (٦) سورة ص

٦)) من الآية ١ سورة نوح عليه السلام.

٧)) من الآية ١١ سورة سبأ

٨)) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٩٩) ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٢٦) المفصل في صنعة الإعراب (صـ: ٤٢٨)

٩)) من الآية ١٩ سورة النمل

١٠)) وينظر: التفسير البسيط (١٢/ ٤٠٢) البديع في علم العربية (٢/ ٤٣٦)



وخرجه بعضهم على أن « أن » في كل ما جاء مما يحتمل فيه المصدرية على التفسيرية والمعنى في ﴿ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ أي: امشوا، والمعنى في: « أمرتك أن قم» أي: قم. (١)

قال الزمخشري: « وأما أن المفسرة فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: ناديته أن قم، وأمرته أن اقعد، وكتبت إليه أن أرجع. وبذلك فُسِّر قوله عز وجل: ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾، وقوله تعالى :﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (٢)

وقيل: إن أن﴿ امشوا﴾، تصلح أن تكون المخففة من الثقيلة، والمعنى: أرسلناه بأن يخرج قومه، إلا أن الجار حذف، ووصلت (أن) بلفظ الأمر، ونظيره قولك: كتبت إليه أن قم، وأمرته أن قم .(٣)

وقال السكاكي: « وأن تأتي مفسرة بعد فعل في معنى القول، كنحو: ناديته أن قم، وأمرته أن اسع، وكتبت إليه أن احضر»(٤)

وقيل: وضع الأمر موضع الخبر، والمعنى: كتبت إليه أن يقوم، وأمرته أن يقوم، إلا أنها وصلت بلفظ الأمر للمخاطب، والمعنى معنى الخبر. (٥)

---

١)) ينظر: معانى القرآن للأخفش (١/ ١٢٢) و (١/ ٣٢٦) والمقتضب ٤٩/١ الأصول في النحو (١/ ٢٣٧) وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣١)

٢)) المفصل في صنعة الإعراب (صـ: ٤٢٨)

٣)) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي(١٩/ ٦٥)

٤)) مفتاح العلوم (ص: ١١٨)

٥)) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٩)



واعترض أبو حيان قول سيبويه الذي يفهم منه جواز وقوع جملة الأمر صلة، وعنده أن وصل "أن" بفعل الأمر ضعيف من وجهين :

أحدهما: أن « أن » لو صح تأويلها مع ما بعدها بالمصدر فات معنى الأمر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة، ففرق بين: كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن قم.

والثاني: أنه لم يسمع من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، فكون ذلك مفقودا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم، كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع، تقول: أعجبني أن قام زيد، وأحببت أن قام، وعجبت من أن قام، ويعجبني أن يقوم زيد، وأحب أن يقوم زيد، وعجبت من أن يقوم زيد. » [1]

واعترض ابن هشام قول أبي حيان، واحتج عليه بالآتي:

الأول أن ما ذهب إليه من فوات معنى الأمر لو قدرت « أن» مع ما بعدها بالمصدر ضعيف، وذلك أنه كما يفوت معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند تأويلها بالمصدر يفوت أيضا معنى الأمر .

الثاني: أن أبا حيان نفسه يسلم بمصدرية « أن » المخففة من الثقيلة في نحو قوله تعالى:﴿ **وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ** ﴾ مع تأويله .

ثالثا: أن ما استدل به من قوله لم يسمع من لسان العرب: « يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا عجبت من أن قم » ظاهر الفساد؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ؛ لأنه إنما تعجب أو يحب ما يمكن أن يكون له خارج. والطلب إنشاء والإنشاء لا خارج له.

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ١٤٨. ١٤٩) وينظر معه: الجنى الداني (صـ: ٢١٦)



رابعا: أن قوله « لم يسمع من لسان العرب: يعجبني أن قم، ولا: أحببت أن قم، ولا: عجبت من أن قم، مردود عليه بحكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم مما يبطل حجته. [١]

ورده ناظر الجيش واحتج عليه بما احتج به ابن هشام عليه. [٢]

وانتصر الدماميني لأبي حيان، ورأى أن تأويل الصلة بالمصدر يفوت معنى الأمر كما ذهب إليه أبو حيان، فالسبك مفوت لمعنى الأمر أصلًا، ورأسًا؛ لأن اللفظ (الأمر) بعد التأويل لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة، وأما ما ذكره ابن هشام من أن التأويل يفوت معنى الزمان فليس بمستقيم؛ لأن المصدر حدث، ويلزم من وجوده وجود الزمان، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام، فلم تفت الدلالة عليه بالكلية، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول. [٣]

كما رد قوله: «إن ما ادعاه مردود عليه بحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم »

بقوله: «ولا دليل على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي، إذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة:

وبعد... ففي وقوع جملة الأمر صلة للموصول الحرفي خلاف، الراجح منه وقوعها في هذا الباب؛ فقد وقعت جملة الترجي صلة قال الشاعر:

وإني لرام نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها

وحكى سيبويه كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، وسيبويه لا يتهم، ولا داعي للتأويل والتخريج، وإنما جاز في الموصول الحرفي أن تكون صلته جملة طلبية ولم يجز في صلة

---

١)) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (صـ: ٤٤،٤٥)

٢)) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٧٥٥، ٧٥٦)

٣)) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/ ٢٧١)



الموصول الإسمي لعدم تحقق الوضوح الذي يتطلبه الموصول المبهم، بخلاف الموصول الحرفي فإن الغرض أن يكون مع ما بعده في تأويل المصدر، وقد حصل الغرض، سواء كان الفعل إخبارياً أو إنشائياً، بخلافه في الموصول الاسمي، فإنه يجب أن تكون صلته جملة خبرية؛ لأن وضعه على جعل الجملة معرفة، ليصح وصف المعرفة بها، ولا تكون الصفة إلا خبرية، وأما الموصول الحرفي فليس كذلك، فصح أن تقع صلته خبرية وطلبية. (١)

ألا ترى أن لموصول الحرفي غير الموصول الاسمي!! فصح أن تقع صلته خبرية وطلبية، والدليل على أنه غيره أمران:

أولا: أن الموصول الإسمي لابد له من عائد، والحرفي لا يحتاج إلى عائد .

الثاني أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ؛ لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف، وأما الموصول الاسمي فقد أجاز الكوفيون، ومعهم الأخفش حذفه مطلقا، وشرط آخرون لحذفه أن يكون معطوفا على موصول آخر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُم﴾(٢) أي بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، فثبت أن الحرفي غير الإسمي.

١)) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٧/ ٥٨٢)

٢)) من الآية ٤٦ سورة العنكبوت.



المطلب الخامس

الإخبار بجملتـــي الأمـــر والنهـــي عـــن المبتـــدأ

الخبر هو: الجزء الذي تتم به الفائدة، ويقع مفردا نحو قوله تعالى: (وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ﴾[1] وشِبْهُ جُمْلَةٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، نحو قوله تعالى :﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ [2]، والكتاب أمامك.

وجُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ) نحو قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُمْ مُنْكِرَةٌ﴾ [3] وجُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[5] ويشترط في الجملة أن تكون جملة خبرية، وأجاز سيبويه ومن وافقه أن تكون إنشائية وعلى ذلك ففي المسألة مذهبان :

المذهب الأول : ذهب سيبويه ومن وافقه من النحويين إلى القول بجواز وقوع الجملة مطلقا، كانت الجملة طلبية، أو غير طلبية، اسمية أو فعلية، فالاسمية نحو: زيد ليته أخوك، وعمر لعله قادم، والأسد لعله يأكلني، وبكر كأنه الأسد فالتشبيه هنا ليس بخبري ولكنه إنشائي، وزيد سلام عليه، وبكر ويح له، وترب لفيه، والفعلية نحو: زيد اضربه، وعمر ولا تشتمه، وزيد لا يقصدك، وبكر هلا أكرمته، وزيد نعم الرجل، وعمر وبئس

---

١)) من الآية ١٨٧ سورة البقرة.

٢)) من الآية ٢٦ سورة آل عمران

٣)) من الآية ٢٢ سورة النحل

٤)) من الآية ١٣ سورة الشورى

٥)) من الآية ٩٨ سورة الأعراف



الغلام، وزيد أكرم به، وزيد غفر الله له، وبكر اللهم اغفر له، وزيد عسى أن يحج، وزيد عساه يموت غدا. [١] فالجملة مطلقا، ومنها جملتا الأمر والنهي تقع خبرا عن المبتدأ.

قال سيبويه: « وقد يكون في الأمر والنهى أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر. »[٢]

قال ابن جني: « فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمرًا ونهيًا، وعلى هذا يجوز: "زيد لا يقم أخوه"[٣]

واختاره الفارسي[٤]، والإمام عبد القاهر [٥] وابن مالك [٦] وأبو حيان[٧]

المذهب الثاني: ذهب ابن الأنباري وابن السراج في – أحد قولين له– ومن وافقهما إلى أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدأ من حيث هي طلبية، وأن ما جاء مما ظاهره وقوع الجملة الإنشائية خبرا فعلى تأويل القول، [٨]

---

١)) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٦٢٥)

٢)) الكتاب (١/ ١٣٨)

٣)) سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧)

٤)) ينظر: «الإيضاح العضدي» (صـ ٣٦)

٥)) ينظر: دلائل الإعجاز ٢١٩/١

٦)) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (صـ: ٤٨)

٧)) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١١٥) والتذييل والتكميل ٣٤٣/٣، و٤و/١٢٧

٨)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٩٧) وشرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣٧)

قال ابن السراج: « إن قال قائل: إذا قلتم: زيد قم إليه، وجعلتم زيدا مبتدأ، فقد وجب أن يكون قم إليه خبره؛ ... فالجواب في ذلك أن قولك: " زيد قم إليه " ليس بخبر في الحقيقة عن زيد، وإنما هو واقع موقع خبره ومغن عنه » (١)

والمعنى عنده: زيد يجب عليك أن تقوم إليه، أو نحو ذلك أو أن المراد: قم إلى زيد، فلما قدمته وشغلت الجار بضميره وقع معرّى من العوامل اللفظية، فرفع بالابتداء، وصار هذا الكلام الذي جاء بعده وإن لم يكن خبرا، متما لفائدة الكلام. (٢)

واحتجوا لمذهبهم بما يأتي :

أولا: أنَّ الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب.

ثانيا: أن الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ مؤولة بالمفرد فإذا قيل: زيد أبوه قائم، فهو في تأويل زيد قائم الأب، وكذلك زيد يقوم في تأويل زيد قائم، ولو حاولت تقدير الجملة الطلبية بمفرد لم يصح؛ لذهاب معنى الطلب إذا قدرت قولك: زيد اضربه، بقولك: زيد مضروب، بخلاف الجملة الخبرية، فإن معناها لا يذهب بتصييرها بالتقدير إلى المفرد. (٣)

فإذا وجد في كلامهم نحو: زيد اضربْهُ، وزيدٌ لا تضرِبْهُ، حملة على إضمار القول، والتقدير: زيدٌ أقولُ لكَ اضرِبْهُ، أو أقول لك لا تضربه. (٤) كما كان ذلك في الصفة والصلة، والخبر والصفة والصلة يجرين مجرى واحدا (٥)

---

١)) ينظر الأصول (٢/ ١٧٢) وشرح كتاب سيبويه (١/ ٨٦) وشرح ديوان الحماسة للأصفهاني (صـ: ٤٦٥)

٢)) ينظر: البديع في علم العربية (١/ ٦٦)

٣)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٩٧) والإيضاح في علوم البلاغة (٢/ ٤٣)

٤)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ١٩٧) و«الإيضاح في علوم البلاغة» (٢/ ٤٣)

٥)) ينظر: المقاصد الشافية (١/ ٦٢٧)



وخطَّأ ابن عصفور من منع وقوع خبر المبتدأ مما لا يحتمل الصدق والكذب والخبر لا يُشترط فيه ذلك، ولا يحتاجُ إلى إضمار شيء في: زيدٌ اضْرِبْهُ وعمروٌ لا تَشتمهُ.

وحجته: أن الإجماع منعقد على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب، نحو: أي رجلٍ أخوك؟ وكيفَ زيدٌ؟ وأمثال ذلك. فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ، كما وقع المفرد، ولا يحتاج إلى تكلّف إضمار القول. (١)

ورده ابن مالك من وجهين:

أحدهما: أن خبر المبتدأ لا خلاف في أن أصله أن يكون مفردا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، وكذلك الجملة الواقعة موقعه ينبغي ألا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملهما .

وصحح الشاطبي كلام ابن مالك قال: « وما قاله المؤلف صحيح، وأيضا لو اشترط في الجملة احتمالها للصدق والكذب للزم من ذلك أن تكون أيضا واقعة موقع ما لا يحتملهما؛ وهو المفرد فالمفرد لا يحتملهما، فالجملة إذا– وإن كانت خبرية– لا يصح تقديرها بالمفرد لذهاب معنى الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، فالحاصل أن الجملتين المحتملة وغير المحتملة بالنسبة إلى تقديرهما بالمفرد سواء، فما يلزم في إحداهما يلزم في الأخرى. (٢)

---

١)) ينظر: شرح الجمل (٣/ ٢١٣) و (٣/ ١٩٨)

٢)) المقاصد الشافية (١/ ٦٢٧)



الثاني: أن وقوع الخبر مفردا طلبيا ثابت باتفاق نحو: كيف أنت؟ فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لوكان غير مسموع، فكيف وهو مسموع، كقول رجل من طيء : [١]

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلُوُ ... صَالِياً نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ [٢]

ورد الشاطبي قولهم: إن ما ورد من وقوع الطلبية خبرا مؤول بالقول بقوله: «وما زعموه من إضمار القول لا يستقيم معناه، لأن معنى زيد اضربه، هو معنى اضرب زيدا من غير فرق، وأنت لو قلت: زيد مقول فيه اضربه لكان مخالفا لمعنى اضربه، فقد أوقعهم هذا التقدير في مثل ما فروا منه» [٣]

وكان ابن الأثير [٤]يرى أن مثل هذا لا يسمى إخبارا، بل يسمى إسنادا، والإسناد عنده أعمّ من الإخبار، وسمي إسنادا؛ لأن من حقّ الخبر ألّا يكون استفهاما، ولا أمرا، ولا نهيا، ولا شيئا ممّا لا يتعاقب عليه الصّدق والكذب، ولكنّ العرب اتّسعت في كلامها؛ فقالت: زيد قم إليه، و زيد لا تضربه، وزيد كم مرّة رأيته؟ فعلوا ذلك: لمّا كان زيد في

---

١)) البيت من بحر الخفيف لرجل من طيئ، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣١٠) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٧) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٠) وتمهيد القواعد (٢/ ٩٧١) والمقاصد الشافية (١/ ٦٢٧) وتعليق الفرائد (٣/ ٨٩) وهمع الهوامع (١/ ٣٦٨)

اللغة: عيل صبره: ذهب وفرغ. صاليا: من صلى النار إذا تقلب فيها واحترق بها.

= وهو يتعجب من نفسه: كيف يسلو قلبه عن حبها، وقد أراد ذلك ولم يستطع؛ لأن قلبه اكتوى بنارها وذاب في حبها.

والشاهد فيه: وقوع الخبر وهو قوله: (كيف يسلو) جملة استفهامية .

٢)) ينظر: شرح التسهيل (١/ ٣١٠)

٣)) المقاصد الشافية (١/ ٦٢٨)

٤)) ينظر: البديع في علم العربية ١/٦٦



المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه، وأفاد الأمر والنّهى إفادة الخبر؛ فهذا الاتّساع يسمّى إسنادا وإضافة، ولا يسمّى خبرا إلّا مجازا، فالإسناد أعمّ من الإخبار. (١)

المذهب الثالث: ذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج – في قوله الآخر – والعكبري، ومن قال بقولهما إلى جواز الإخبار بالجملة الطلبية مع ما فيه من الضعف .

قال ابن الشجري: « والجملتان الأمريّة والنّهييّة يضعف الإخبار بهما، لأن الخبر حقّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب» (٢)

وعندهم أن ما جاء من وقوع الطلبية خبرا متأول على معنى: زيد أقول اضربه، وحذف القول كثير، أو يكون التقدير زيد واجب عليك ضربه، ثم قام الأمر مقام هذا القول. (٣)

وجدير بالذكر أن ابن السيد البطليوسي نقل إجماع النحويين على وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ قال: «وأجاز النحويون– بلا خلاف بينهم– «زيد اضربه»، و «عمرو لا تشتمه»، و«زيد كم مرة رأيته»، و «عبد الله هل أكرمته؟ »، و «زيد [جزاك الله عنه حسنًا». (٤) وقد ظهر أن الإجماع غير حاصل.

وأكثر النحويين على مذهب سيبويه ومن وافقه (٥)

---

١)) نسب إلى الكوفيين ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٠)

٢)) أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٠) وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٣٥)

٣)) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٣٥)

٤)) رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي) (صـ: ٢٨٣)

٥)) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣١٠) وينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧) والمساعد (١/ ٢٣٠) وتمهيد القواعد (٢/ ٩٧١) و المقاصد الشافية (١/ ٦٢٧) وتعليق الفرائد (٣/ ٨٩) وهمع الهوامع (١/ ٣٦٨)



وبعد... ففي وقوع جملتي الأمر والنهي خبرا عن المبتدأ خلاف، الراجح منه وقوعها في هذا الباب ويشهد له السماع والقياس، أما السماع فقد وردت أمثلة متعددة تشهد له، وتدل عليه، ومن ذلك قول الشاعر :

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُه كيفَ يَسْلُوُ ... صَالِياً نارَ لَوْعَةٍ وغَرامِ

وقول الآخر: (١)

وجَارِي لا تُهِينَنْهُ وضَيْفِي ... إذا أَمْسَى وَراءَ البَيْتِ كُورُ

فأخبر عن المبتدأ« جاري » بجملة النهي « لا تُهِينَنْهُ»

ومنه قوله تعالى ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿ **الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ**﴾(٣)

فقد أخبر عن المبتدأ بالاستفهام، والاستفهام نوع من الطلب، فلا مانع من الاخبار بالأمر والنهي. وأما القياس: فإن خبر المبتدأ الأصل فيه أن يكون مفردا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب، فإذا حلت الجملة محله فينبغي ألا يشترط احتمالها الصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما يحتملهما، وأيضا قد جاء وقوع الخبر مفردا طلبيّا نحو: كيف أنت، والاستفهام نوع من الطلب فلا مانع من وقوع الأمر والنهي خبرا؛ لأنهما من الطلب .

١)) البيت من الوافر لـ عمرو بن الأهتم في ديوانه صـ ٨٤: المفضليات (صـ: ٤٠٩) والاختيارين المفضليات والأصمعيات (صـ: ٤١٩) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (١/ ٧٥٠)

والشاهد فيه قوله:« وجَارِي لا تُهِينَنْهُ » حيث أخبر عن المبتدأ بجملة النهي .

٢)) الآية ١،٢ سورة الحاقة

٣)) الآية ١،٢ سورة القارعة.



المطلب السادس

الإخبار عـن « كان » وأخـواتها بجملـة الأمـر

يأتي خبر «كان» جملة فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَهُـمْ عَـذابٌ أَلِيـمٌ بِمـا كانُـوا يَكْذِبُونَ﴾(١) وجملة اسمية نحو: أصبح الجو هواؤه عليل .

والأصل في الجملة التي تقع خبرا عن « كان» وأخواتها أن تكون خبرية، كما كان ذلك في خبر المبتدأ، وقد جاء ما ظاهره وقوع جملة الأمر خبرا عن «كان» ومن ذلك قول الشاعر: (٢)

وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني ... وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ

وتمسك به جماعة في جواز مجي خبر «كان» جملة طلبية، وأوله آخرون، وعلى ذلك ففي المسألة رأيان في الآتي بيانهما :

---

١)) من الآية ١٠ سورة البقرة.

٢)) البيت من الوافر لبعض بني نهشل، وهو في النوادر لأبي زيد (صـ: ٢٠٦) وشرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٧) ,كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٣٢٧) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧) والبديع في علم العربية (١/ ٤٧٣) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٢١٦) وضرائر الشعر (صـ: ٢٥٨) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٥) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠٣) وارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٩) والتذييل والتكميل (١/ ٨٠) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٥١)

والشاهد فيه قوله: « وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني» حيث جاء ما ظاهره وقوع جملة الأمر خبرا عن « كان»



الأول: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز وقوع جملة الأمر خبرا عن «كان» مستدلين على ذلك بقول الشاعر :

وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني... وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[١] فجملة « ذكريني » جملة طلبية وقعت خبرا لـ « كان» وجملة « فليمدد» جملة طلبية وقعت خبرا لـ «كان»

وممن ذهب إلى ذلك ابن جني، والأصفهاني، وابن مالك، وبعض شراح كتبه، فأجازوا وقوع جملة الأمر خبرا، وهو على جوازه إلا أنه نادر ليس بالغالب الكثير، ولا بالمطرد الشائع .

قال ابن جني: « وغير منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ أي: فليمدن له. [٢].

ووافق الأصفهاني[٣] في ذلك، وجعل منه قول القائل: زيدٌ قم إليه، أي: هو أهلٌ لأن تقوم إليه، وجعل منه قول الشاعر:

وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني... وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ

وذهب إليه ابن السيد البطليوسي [٤] فأجاز أن يقع الأمر موقع الخبر، محتجا له بوقوعه خبرا للمبتدأ، مما يشهد بجوازه مع « كان» قال تعليقا على البيت السابق: « فأوقع الأمر موقع خبر (كان)... وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء

---

١)) من الآية ٧٥ سورة مريم

٢)) سر صناعة الإعراب ٦٧/٢

٣)) ينظر: شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ٤٦٥

٤)) ينظر: رسائل في اللغة ٢٨٣



خُصَّ به الشعر، فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح، فمن ذلك قول الله– تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ وأجاز النحويون– بلا خلاف بينهم– «زيد اضربه»، و «عمرو لا تشتمه»، و«زيد كم مرة رأيته»، و «عبد الله هل أكرمته؟ »، و «زيد جزاك الله عنه حسنًا» [١]

وقال ابن مالك في تسهيله: « وندر:

وكُوني بالمكارم ذكِّريني .... »[٢]

وقال في شرح التسهيل: « وقول من قال :

وكُوني بالمكارم ذكِّريني .... »

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية»[٣]

وارتضاه أبو حيان، والدماميني، وكثير من المتأخرين [٤]

الثاني : ذهب جمهور النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع خبر «كان» جملة طلبية وحجتهم: أن الجملة التي تقع خبرا لابد أن تحتمل الصدق والكذب، والجملة غير المحتملة للصدق والكذب لا تكون أخباراً لهذه الأفعال، فلا تقول: كان زيدٌ هل ضربتَهُ؟ ولا أصبحَ زيدٌ اضربْهُ، ولا أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم، للتناقض الذي يحصل في الإخبار بالطلب عن

---

١)) رسائل في اللغة (رسائل ابن السيد البطليوسي) (صـ: ٢٨٣ـ ٢٨٤)

٢)) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (صـ: ٥٢)

٣)) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٦)

٤)) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١١٤٩) والتذييل والتكميل (٤/ ١١٥) و (٤/ ١٣٠) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٥٠) وتمهيد القواعد (٣/ ١٠٧٩) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ١٦٦)

ماض ومستقبل، فالجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب، والطلب واقع وقت التلفظ بها، وهذه الأفعال تدلّ على المُضي أو الاستقبال؛ فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخباراً لهذه الأفعال. [١]

وقيل: إنما مُنِع الإخبار بالطلبية؛ لأن هذه الأفعال صفات لمصادر أخبارها، فإذا قيل: كان زيد قائما: فالمعنى: لزيد قيام حاصل في الزمن الماضي، وإذا قيل: صار زيد قائما، فالمعنى: لزيد قيام حاصل في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، وإذا قيل: أصبح زيد قائما فالمعنى: لزيد قيام له في الزمن الماضي صباحا ... وهكذا.

فلو أخبر عن هذه الأفعال بالطلب وهي بصيغة الخبر حصل التناقض؛ لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر، يدل على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيحصل التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية والأخبار طلبية اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين؛ إذ الطلب فيها طلب في أخبارها، نحو: كن قائما، أي: قم، وهل يكون قائما، أي: هل يقوم.

وإن اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما أمرا، مثلا، والآخر استفهاما، نحو: كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال. [٢]

ولذا خرجوا ما ظاهره وقوعها الجملة الطلبية خبرا لـ «كان» عما يخرجها عن هذا الباب؛ فقالوا في قول الله ـ تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾: إن

١)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٢٢٧)

٢)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠٢،٢٠٣)



الأمر في الآية بمعنى الخبر، وتأويله أن اللّه عزَّ وجلَّ جعل جزاء ضلالته أن يتركه فيها، ويمده فيها. [1]وقد يَرِدُ لفظ الأمر والمرادُ منه الخبر، كقولهم: أكرمْ بزيدٍ، تأويلُه: ما أكرمَ زيدًا [2] قال الواحدي: « وكذا فسره ابن عباس، فقال: يريد فإن الله يمد له فِيها حتى يستدرجه»[3]

وأما قول الشاعر:

وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني... وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ

فقالوا: إن الأمر فيه في معنى مذكرة.[4] فجعل " ذكّريني " في موضع " مذكّرة ". فيكون قد وضع الأمر موضع الخبر . [5]

---

١)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٣٤٣) والتذييل والتكميل (١/ ٨٠) و (٤/ ١٣٠) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٥١) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ١٨١) وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٦) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٧/ ٢٢٧) وحاشية الصبان (١/ ٣٣٢) و(٢/ ٢٧)

٢)) ينظر: التفسير البسيط للنيسابوري، (٣/ ٢٧٢)

٣)) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ١٩٣)

٤)) ينظر: التذييل والتكميل (١/ ٨٠) وتمهيد القواعد (١/ ١٨١)

٥)) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/ ٢٣٧) وكتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٣٢٧)

وشرح ديوان الحماسة للأصفهاني (صـ: ٤٦٦) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (١/ ٢١٦) و (٣/ ٢٢٧)

وقيل: إن جملة الطلب مقول لقول محذوف هو الخبر، قاله الأخفش[1] ومعنى «وكوني بالمكارم ذكريني» أي: وكوني ممن أقول له ذكريني إذا سهوت. فجرى هذا على الحكاية. [2]

ورده السيرافي قائلا: « وهذا قبيح، وذلك لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الاسم، وإنما يقوم الفعل المستقبل والماضي، كقولك: " كان زيد يقوم " أي قائما، و " كان زيد قد انطلق " أي منطلقا»[3].

وقيل إن التعبير بالأمر ضرورة، فالشاعر اضطر فوضع فعل الأمر موضع الفعل المستقبل في خبر «كان » ؛ لأن ابتداء كلامه أمر، وهو قوله: " كوني " ومحصول الأمر إنما وقع منه لها على التذكير، فلما كان في المعنى أمرا لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر، إذ كان المعنى عليه .[4]

وقيل إن ما ورد مما يوهم ظاهره الإخبار بالجملة الطلبية شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، قال ابن الأثير: « إلّا ما شذّ من الأمر والنّهي؛ فإنهما لا يدخلان في خبرها، إلّا في الشّعر، كقوله :

وكوني بالمكارم ذكّريني... [5]

---

١)) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٧/ ٢٢٨)

٢)) ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (صـ: ٢٠٩)

٣)) شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٧)

٤)) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٢٣٧ـ ٢٣٨) وضرائر الشعر (صـ: ٢٥٨) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠٣)

٥)) البديع في علم العربية (١/ ٤٧٣) وينظر: همع الهوامع (١/ ٤١٦)



وقيل: إن خبر كان محذوف دل عليه قوله ذكريني، والمعنى عليه: وكوني مذكرة ذكريني [١]

وبعد... ففي وقوع جملة الأمر خبرا لـ كان خلاف بين النحويين، وفي تقديري أن الإخبار بها جائز، ويشهد له السماع والقياس أما القياس فكما وقعت الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ فيجوز وقوعها خبرا عن كان، والخبر مع المبتدأ هو الخبر مع «كان » فلما جاز وقوع الطلبية هناك جاز وقوعها هنا، وبالقياس أيضا على أختها في النسخ، وهي « إن» فقد جاء خبرها جملة نهي (طلبية) ومن ذلك قول الشاعر: [٢]

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لا تَحْسَبُوا لَيلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وقد جاء أيضا جملة أمر (طلبية) في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[٣]

---

١)) ينظر: كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) (صـ: ٣٢٧) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٧)

٢)) البيت من البسيط مجهول القائل وهو في الأضداد لابن الأنباري (صـ: ١٢٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/١٠ والأمالي الشجرية(٢/ ٨٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١١) والبحر المحيط (٢/ ٥٧١) و التذييل والتكميل (٥/ ٣٣ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) والمساعد (١/ ٣٠٩ وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٠٥) وتعليق الفرائد (٤/ ٢٠) (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤) وهمع الهوامع (١/ ٤٩٢) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٤٧)

والشاهد فيه قوله: « إن الذين .. لا تحسبوا» حيث جاء ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية خبرا عن « إن » وأول على إن الذين قتلتم أمس سيدهم: مقول في شأنهم لا تحسبوا ليلهم

٣)) من الآية ٢١ سورة آل عمران



وأما السماع فقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَـدًّا﴾ وقول الشاعر :

وكوني بالمَكَارِمِ ذكِّريني... وَدَلِّي دَلَّ ماجِدَةٍ صناعِ

وأما القول بحصول التناقض حين الإخبار بالطلب عن ماض أو مستقبل فهذا غير حاصل؛ لأنهم أفادوا أن لا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد.

المطلب السابع

وقوع الجملة الطلبية

المسبوقة بالأمر والنهي خبرا لـ« إن»

تقع الجملة خبرا لـ «إن» أو إحدى أخواتها، ولا بدّ فيها من عائدٍ إلى الاسم، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، تقول: إن زيدا أخلاقه حسنة، وإن زيدا يقوم .

والجملة التي تقع في هذا الباب لابد أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب، وأما الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام، والعرض، والتمني، ونحو ذلك ففي وقوعها خبرا خلاف بين النحويين[1] فأجازه بعضهم، واستدلوا على ذلك بما ورد وظاهره وقوع الخبر جملة طلبية، ومنعه بعضهم، وعلى ذلك ففي المسألة خلاف على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب جماعة من البصريين إلى القول بجواز وقوع خبر « إن » وأخواتها جملة طلبية مسبوقة بأمر أو نهي.

والظاهر من كلام سيبويه أنه يجيز وقوع الخبر مطلقا جملة طلبية قال: « وقد يكون في الأمر والنهى أن يُبْنَى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأْتَ عبدَ

---

1)) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٣٣) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٠٩) وتمهيد القواعد(٣/ ١٣٠٥) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٠) (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤) وهمع الهوامع (١/ ٤٩٢)



الله فرفعته بالابتداء، ونبَّهتَ المخاطَبَ له؛ لتُعرِّفَه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه كما فعلت ذلك في الخبر» [١]

فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع" إن "وأخواتِها، لا فرقَ بينهما، إلَّا أن الذي كان مبتدأً مرفوعًا ينتصب ههنا بـ"إنّ "وأخواتِها.

قال أبو علي الفارسي: « قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهى، حتى مرّ بي قول الشاعر :

إِنَّ اَلَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا . [٢]

وأجاز ذلك ابن جني موافقا شيخه أبا علي الفارسي، واستدل عليه بما فهمه من نص سيبويه في المسألة، قال: «فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: إن زيدًا لِيَضْرِبْ؛ فتجعل خبر "إنَّ" أمرًا حتى تخاف التباسه بالخبر في قولك: "إن زيدًا لَيَضْرِبُ"؟ فالجواب: أن ذلك جائز، وقد جاء به الشاعر، فجعل خبر "إن"، وخبر المبتدأ، وخبر «كان»، ونحو ذلك أمرًا لا يحتمل الصدق والكذب. قال الجميح :[٣]

---

١)) " الكتاب (١/ ١٣٨)

٢)) ينظر الأمالي الشجرية(٢/ ٨٠)

٣)) البيت من البسيط للجميح الأسدي وهو في المفضليات (صـ: ٣٤) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٦) وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي (١/ ٣١) والأمالي الشجرية(٢/ ٨١) وشرح جمل الزجاجي (٣/ ٢٦٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٤٣) والتذييل والتكميل (٥/ ٣٣) والدر المصون (٦/ ١٤٥) واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٢٥٥) وتمهيد القواعد(٣/ ١٣١٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٤٦) اللغة: الشيب: جمع أشيب.

والشاهد فيه قوله « إن الرياضة لا تنصبك للشيب » حيث جاء ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية خبرا عن « إن » وأول على إن الرياضة مقول فيها...



وَلَوْ أَصَابَتْ لَقالَتْ وَهْيَ صادِقَةٌ ... إِنَّ الرّياضَةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشِّيْبِ

والنهي كالأمر في هذا»[1]

وقال به الزمخشري، فأجاز أن تكون «أن» في ﴿ أن أنذر﴾ من قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [2] هي المفسرة، ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، وأصله: أنه أنذر الناس، على معنى: أن الشأن قولنا أنذر الناس، وخبره قوله ﴿ أنذر الناس ﴾ [3]

واختاره الرضي، قال في شرح الكافية «وأما الجملة الطلبية.... فلا أرى منعا من وقوعها خبرا »[4]

وأجاز ابن عقيل والدماميني وقوع الجملة الطلبية خبرا هنا، ولكن وقوعها عندهم قليل.[5]

المذهب الثاني: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة الطلبية خبرا لـ « إن » مطلقا، وتأولوا الأبيات التي احتج بها من أجاز وقوع الجملة الطلبية خبرا لـ « إن» حتى تخرج عن هذا الحكم، فأولوا البيتين على تقدير قول محذوف، والمعنى في

---

١)) سر صناعة الإعراب (٢/ ٦٦)

٢)) من الآية ٢ سورة يونس

٣)) ينظر: الكشاف (٢/ ٣٢٧)

٤)) شرح الرضي على الكافية (٤/ ٣٣٧، ٣٣٨)

٥)) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٠٩)

الأول: إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول فيهم: لا تحسبوا، والمعنى في الثاني: إن الرياضة مقول فيها لا تتصبك» [١]

قال ابن الشجري: « والجملتان الأمريّة والنّهييّة يضعف الإخبار بهما؛ لأن الخبر حقّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب » [٢]

ومنعه ابن عصفور[٣] قال: « فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تُؤوّل » [٤]

وأكثر النحويين على تقدير قول محذوف، فيما أوهم وقوع الجملة الطلبية خبراً عن «إن» والجملة صفة له؛ لأن «إن» وأخواتها لا يجوز أن تقع خبرا لها من الجمل إلا الجمل الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب. [٥]

واختار السمين الحلبي المنع، ورد على الزمخشري الذي أجاز أن تكون «أن» في ﴿أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ خبرا لـ «أَنْ» قال :« وفيه نظر من حيث إن أخبار هذه الأحرف لا تكون جملة طلبية، حتى لو ورد ما يوهم ذلك يؤول على إضمار القول»[٦]

---

١)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٢٦٥) وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٤٣) والتذييل والتكميل(٥/ ٣٣)

٢)) الأمالي (٢/ ٨٠)

٣)) نسب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى ابن عصفور القول بجواز وقوع خبر «إن » جملة طلبية قال: « واضطرب كلام ابن عصفور في هذا البيت؛ صحح جوازه في شرحه الصغير للجمل، وتأول ذلك في شرحه الكبير» دراسات لأسلوب القرآن الكريم .(١/ ٤٩٧) ونصوصه في شرح الجمل والمقرب عدم جواز وقوع خبر «إن » جملة طلبية.

٤)) شرح جمل الزجاجي (٣/ ٢٦٤) وينظر المقرب ١/ ١٠٦

٥)) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٥٧١) والتذييل والتكميل (٥/ ٣٣) والدر المصون (٦/ ١٤٥)

٦)) الدر المصون (٦/ ١٤٥) وينظر: (٩/ ٥١٥)



وحكم ابن مالك على ما ورد مما ظاهره وقوع الخبر جملة طلبية بالشذوذ، ومخالفة القياس النحوي المعروف[١]

وأكثر المتأخرين على منع وقوع الجملة الطلبية خبرا عن « إن »[٢]

وتجدر الإشارة إلى أن النحويين منعوا دخول هذه الأحرف على جملة يكون الخبر فيها جملة مدح أو ذم بعد « نعم » أو « بئس» [٣] أو ما جرى مجراهما، وخرجوا قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُون**﴾ وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ**﴾ بأنهما على تقدير قول محذوف، يقع خبرا لـ "إن" وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، والتقدير: مقول في حقهم ساءَ ما كانوا يَعْمَلُونَ، ومقول في حقهم نعما يعظكم به. [٤]

وبعد... ففي وقوع الجملة لطلبية خبرا عن « إنَّ » خلاف، والصواب منه جواز وقوعها؛ فقد ورد عن العرب الفصحاء وقوعه، ولا حاجة لتأويله كما ذكر المانعون، وذلك لما جاء عنهم وقد جاءت فيه الجملة الطلبية خبرا، كما يمكن أن يحمل عليه أيضا قوله

---

١)) ينظر شرح التسهيل (٢/ ١١)

٢)) ينظر البحر المحيط (٢/ ٥٧١) والتذييل والتكميل (٥/ ٣٢) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٥٢٠) واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٢٥٥) وهمع الهوامع (١/ ٤٩٢)

٣)) هذا عند من رأى أن جملة المدح والذم جملة إنشائية، وكان بعض النحويين يرون أنها جملة خبرية، قال الدماميني:« ومن هنا يعلم أن جملتي (نعم) و (بئس) خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾، ولقوله تعالى:﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٠)

٤)) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٣٠٤)



تعالى﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (1) ألا ترى أنه لا يصح تأويل قول محذوف معها، فلا يصح أن يكون التقدير: فيقال لهم بشرهم بعذاب أليم، لضعف المعنى، كما لا يصح أن يكون التقدير: فيقال له بشرهم بعذاب أليم؛ لأن الخطاب انتهى عند قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾(2) في الآية التي قبلها، ثم استأنف كلاما جديدا. والله بمراده أعلم.

وأجاز ابن عطية أن يكون خبر «إنَّ» في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ﴾(3) الجملة الطلبية، قال: الخبر قوله: ﴿ لا تحسبوه﴾ و ﴿ عصبة ﴾ بدل من ضمير في﴿ جاءوا ﴾ ثم قال: وهذا أنسق في المعنى، وأكثر فائدة من أن يكون ﴿ عصبة ﴾ خبر «إن»(4) وكذا يجوز وقوع جملة المدح والذم خبرا عن « إن» فقد ثبت وقوعها في هذا الباب في أفصح كلام، ولا داعي للتأويل والتخريج، فما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأحسن مما يحتاج إليه، ولهذا قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل بعد أن أورد تأويلات النحويين: « هو عندي تكلف والتزام ما لا لزوم له. (5)

---

1)) الآية ٢١ سورة آل عمران

2)) الآية ٢٠ سورة آل عمران

3)) من الآية ١١ سورة النور

4)) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٦٩)

5)) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٤٧)



المطلب الثامن

وقوع « عسى » خبرا لـ « إن »

«عَسى» فعل[١] من أفعال المقاربة، معناه الطمع والإشفاق، جامد لا يتصرف، وهو محمول في العمل على "كان"، لاقتضائه اسما وخبرا، واسم « عسى» مشبه بالفاعل يرتفع ارتفاعه، والفعل بعده يصحبه « أن » في الكلام، قال تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾[٢]وتنزع منه « أن » في الشعر، قال الشاعر :[٣]

عَسَى اللَّهُ يُغنِي عَن بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ ... بِمُنهَمِرٍ جَونِ الرَّبَابِ سَكُوبِ [٤]

١)) وقيل: حرف، وهو ضعيف، والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك، أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه، وواوه ؛ نحو: "عسيت، وعسيا، وعسوا"؛ قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ وتلحقه أيضا تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل؛ نحو: عست المرأة. ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (صـ: ١٢٨) وأسرار العربية (صـ: ١٠٨)

٢)) من الآية (٢١٦) سورة البقرة

٣)) البيت من [من الطويل] لهدبة بن الخشرم العذري، في شعره (شعر هدبة بن الخشرم) ٨١ وهو في الكتاب (٣/ ١٥٩) والكامل في اللغة والأدب (١/ ١٥٨) والمقتضب (٣/ ٤٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٨) والبديع في علم العربية (٢/ ٣٤٥) وتوجيه اللمع (صـ: ٣٩٦) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٧٤) وضرائر الشعر (صـ: ١٥٣) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٢١) والتذييل والتكميل (٤/ ٣٤٠) والمساعد على تسهيل الفوائد (٤/ ٢٩٠) والمقاصد الشافية (٨/ ١٨٥)

والشاهد فيه قوله: « عَسَى اللَّهُ يُغنِي» حيث جاء خبر « عسى » مجردا من « أن »

٤)) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٣٤٣)



والمشهور أن الجملة الفعلية بعده إنشاء، وقيل خبر، واستدل القائلون بالخبرية بدخول الاستفهام على« عسى » في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[1] ووقوع الجملة (عسى وما بعدها)خبرًا لـ « إِنَّ» في قول الشاعر: [2]

أَكْثَرْتَ في الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِما ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِما

لكن في وقوعها خبرا لـ «إن» خلاف بين النحويين على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز وقوع جملة الرجاء المفادة من « عسى » وما بعده خبرا لـ « إن »، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أَكْثَرْتَ في الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا

قالوا: إن الجملة الإنشائية « عَسَيتُ صَائِمًا» وقعت خبرا عن « إنَّ »

قال السبكي: « والتحقيق فى جعل خبر « إن» إنشاء أنه يجوز إن كان طلبيا»[3]

(1) من الآية ٢٤٦ سورة البقرة

(2) البيت من الرجز، لرؤبة في: (مجموع أشعار العرب) (مشتمل على ديوان رؤبة) ١٨٥: المسائل الحلبيات (صـ: ٢٥١) والخصائص (١/ ٩٩) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٥٢) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٨٢) وتوجيه اللمع (صـ: ٣٩٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٢٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٢٠١) وضرائر الشعر (صـ: ٢٦٥) وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٩٣) وشرح الرضي على الكافية (٤/ ٢١٥) وارتشاف الضرب (٥/ ٢٤٤٧) والتذييل والتكميل (٤/ ٣٤٨) والجنى الداني (صـ: ٤٦٣)

والشاهد فيه قوله: « إني عسيت صائما » حيث جاء ما ظاهره وقوع خبر « إن » جملة إنشائية.

(3) «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (١/ ٥٢٠)



المذهب الثاني: ذهب الجمهور إلى القول بعدم جواز وقوع جملة عسى خبرا لـ « إن» محتجين بأن عسى وما بعده رجاء، والرجاء إنشاء، والإنشاء لا يقع خبرا؛ لأنه لا يحتمل الصدق والكذب. (١)

قال ابن مالك: « المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر (إن)، ولذلك أولوا ...

إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا ....

وقال أبو حيان: « إن» وأخواتها لا يجوز أن تقع خبرا لها من الجمل إلا الجمل الخبرية، وهي التي تحتمل الصدق والكذب، هذا على الصحيح، وفي ذلك خلاف ضعيف» (٢)

وكان أبو حيان يميل إلى أن الجملة خبرية (٣)

وخرج المانعون قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا

على أن وقوع الجملة خبرا لـ « إن » لأنها في الأصل جملة خبرية محتملة للصدق والكذب، وإذا ثبت كونها خبرًا فينبغي أن يجوز وقوعها خبرا. (٤)

قال أبو حيان: « ووقوعها خبرا لـ « إن »، دليل على أنها فعل خبري، وهو جائز. (٥)

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ١٠،٩)

٢)) البحر المحيط (٢/ ٥٧١)

٣)) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (صـ: ٣١٤)

٤)) ينظر: حاشية الصبان (١/ ٢٣٨)

٥)) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١٠)

وقيل: إن جملة «عسيت صائما » مقول لقول محذوف هو الخبر، قال السمين الحلبي: «وهذا من أحسن الكلام، وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء، فهو على إضمار القول، كقوله :[١]

إِنَّ الذينَ قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ. . . لا تَحْسَبوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا [٢]

وقال ابن عادل الدمشقي تعليقا على قول الشاعر:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيتُ صَائِمًا

« وهذا لا دليل فيه؛ لأنه على إضمار القول»[٣]

وخرجه بعضهم على تضمينها معنى (كان)، والتقدير: إني عسيت أن أكون صائمًا.[٤]

وفي هذا التقدير نظر وذلك لما فِيهِ من حذف الْمَوْصُول وإبقاء صلته .

وبعد ... ففي وقوع جملة الرجاء بـ عسى خبرا لـ « إن» خلاف، الراجح منه عدم الجواز، وأن البيت الذي اسْتُدِلَّ به على الجواز لا يقوم دليلا على صحة مذهب من قال بذلك، وهو مُخرَّج على أن « عسى » مقول لقول محذوف؛ وذلك لأن الخبر متمم للفائدة، ومعين على تحقيقها، وأصل الكلام موضوع للفائدة، كما أن الخبر يقع به التصديق والتكذيب، وجملة الرجاء لا تُحْقِق الفائدة، ولا تعين على تحقيقها، ولا يقع منها تصديق ولا تكذيب، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعمال الكلام به، ولهذا لم يجز أن تكون ظروف الزمان خبرا للجثث؛ لعدم الفائدة، فلا يقال: زيد اليوم، لأن زيدا لا يخلو من اليوم حيا كان أو ميتا، وكذلك جميع الناس، فلما لم تتحقق الفائدة امتنع الإخبار.

---

١)) سبق تخريجه ينظر: صـ ٤٢من هذا البحث

٢)) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٢/ ٥١٧)

٣)) اللباب في علوم الكتاب (٤/ ٢٦٤)

٤)) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/ ٢٩٣)



المطلب التاسع

وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أَن» المخففة.

«أن» المفتوحة: تكون مصدريّة مع الفعل، وتكون مفسّرة، وزائدة، ومخفّفة؛ فمثال المخفّفة: علمت أنْ زيدٌ منطلقٌ، التقدير: أنه زيد منطلق، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[1]وقوله: ﴿ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾[2]

ويشترط في الجملة التي تقع خبرا لها أن تكون خبرية، وقد جاء ما ظاهره وقوع الجملة الدعائية خبرا لها، والنحويون مختلفون في قبوله ورده على قولين:

الأول: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بجواز وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أن» المخففة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾[3] في قراءة [4]من قرأ بتخفيف النون من «أن» وكسر الضاد من « غضب» والمعنى . والله أعلم . أَنَه غَضِبَ اللهُ عليها،، وأن مخففة [5]من الثقِيلَةِ. [6]

---

1)) من الآية (١٠) سورة يونس عليه السلام.

2)) من الآية ١١٨ سورة التوبة .

3)) من الآية (٢) سورة يونس عليه السلام.

4)) وقراءة التخفيف وكسر الضاد ورفع اسم الله قرأ بها نَافِع ينظر: السبعة في القراءات (صـ: ٢٨٢) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٢٤) والمحتسب (٢/ ١٠٢)

5)) قال السيرافي: لا تصلح أن تكون تفسيرية في هذا الآية بمعنى " أي " لأن قوله: (والخامسة) ليس كلاما تاما. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٠٢)

6)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٣٥)



قال سيبويه: «ومن قال: والخامسة أن غَضِب اللهُ عليها، فكأنه قال: أنه غَضِبَ اللهُ عليها»[١]

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[٢] في قراءة من قرأ بتخفيف النون .

وقوله تعالى: [٣]﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٤] وأن مخففة من الثقيلة، وجملة « بورك » جملة دعائية في محل رفع خبر «أن» [٥]

وجعلوا منه قولهم: « أما أَنْ جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا» والأصل: أنه جزاك الله خيرا، والاسم محذوف، والخبر الجملة الدعائية .

قال أبو حيان: « وإن خففت جاز أن تقع خبرًا لها جملة الدعاء نحو: ... وقولهم: أما أن جزاك الله خيرًا، وقوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في قراءة من قرأ بالفعل، ورفع اسم« الله »[٦]

والظاهر من كلام ابن هشام في تخليص الشواهد أنه يرى جواز وقوع الجملة الدعائية خبرا عن « أن » المفتوحة المخففة، فقد ذكر أن خبرها قد يكون جملة اسمية، نحو قوله

١)) الكتاب (٣/ ١٦٣)

٢)) من الآية ٤٤ سورة الأعراف وقراءة التخفيف ورفع اللعنة قرأ بها نَافِع ينظر: المحتسب (٢/ ١٠٢)

٣)) من الآية ٨ سورة النمل

٤)) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٠٤) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥/ ٧٨) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (١١/ ٤٦٣)

٥)) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٢)

٦)) ينظر: السابق (٢/ ٩٩٣)



تعالى: ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أو فعلية فعلها جامد، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1]، أو فعلية فعلها طلبي، كقوله: أما أن جزاك الله خيرا، وكقوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ فيمن قرأ (غضب)بفتحتين بينهما كسر، ورفع اسم الله تعالى. [2]

وقد نص عليه نصا صريحا في مغنيه قال: « وينبغي أن يستثنى من مَنْعِ ذلك في خبري –« إن » وضمير الشأن – خَبَرُ « أن » المفتوحة إذا خففت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ في قراءة من قرأ « أن» بالتخفيف، وغضب بالفعل والله فاعل» [3]

الثاني: ذهب جماعة من النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة الدعائية خبرا عن « أن» المخففة، فقالوا في « أما أن جزاك الله خيرًا» إن « أن » فيه مكسورة وهي زائدة. [4]

وقيل: هي المفتوحة والأصل أنه، فلما خففت كان اسمها ضمير الشأن محذوفًا، والخبر ليس الجملة الدعائية وإنما الخبر محذوف، وجملة الدعاء محكية به، ولا تكون جملة الدعاء خبرا؛ لأنها جملة لا تحتمل الصدق، والكذب. [5]

وزعم ابن الطراوة أن « ألا » استفتاح، و« أن » زائدة، وكأنه قال: ألا جزاك الله

١)) الآية ٣٩ سورة النجم

٢)) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (صـ: ٣٨٢، ٣٨٣)

٣)) مغني اللبيب (صـ: ٧٦٢)

٤)) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٣)

٥)) ينظر: السابق (٢/ ٩٩٣)



خيرًا، فهي ليست مخففة، ولكنها (أن) الزائدة لا غير. [١]

قال أبو حيان: « وردوا عليه بأن (أن) لا تزاد بقياسٍ إلا بعد (لما) ، وهي هنا زائدة بغير قياس، والأولى أن يقال: إنها المخففة، والخبر محذوف، والتقدير: يقال جزاه الله خيرا ، والقول كثيرًا ما يضمر. [٢]

واعتذر له أبو حيان قائلا: « وما خرجوا عليه ضعيف جدًا؛ لأنهم قد حذفوا اسم (أن) ، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحاف كثير؛ إذ فيه حذف الاسم والخبر معًا، وليس في مذهب ابن الطراوة غير دعوى زيادة (أن) ، وهذا قريب، زادوها كما زادوا أختها (إن) بعد (ألا) للاستفتاح. [٣]

وأما قوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ فقيل «أَنْ» مفسرة؛ لأن النداء فيه معنى القول لا مخففة من الثقيلة، بدليل فقدان «قد» في فعلها. [٤]

قال الزمخشري: «أَنْ» هي المفسرة؛ لأنّ النداء فيه معنى القول، والمعنى: قيل له بورك. فإن قلت: هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة وتقديره: نودي بأنه بورك. والضمير ضمير الشأن؟ قلت: لا؛ لأنه لا بدّ من «قد» . فإن قلت: فعلى إضمارها؟ قلت: لا يصح، لأنها علامة لا تحذف. [٥]

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٧٥)

٢)) التذييل والتكميل (٥/ ١٧٥) بتصرف يسير.

٣)) التذييل والتكميل (٥/ ١٧٥)

٤)) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٥/ ٢٩٣) وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (صـ: ٣٨٣)

٥)) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٣/ ٣٤٩)



قال أبو حيان يُفَسِّر كلام الزمخشري: « فمنع أن تكون مخففة لما ذَكَرَ، وهذا بناء منه على أنَّ «بورك» خبر لا دعاء. أما إذا قلنا: إنه دعاء ... فلا حاجة إلى الفاصل... وفيه استشكال: وهو أن الطلب لا يقع خبرا في هذا الباب فكيف وقع هذا خبرا لـ «أن» المخففة وهو دعاء؟» [١]

وأكثر النحويين على منع وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ « أن » المخففة . [٢]

وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان تردد في هذه المسألة، فمنع أولا وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أن» المخففة، ويتساءل كيف يقع الخبر جملة دعائية مع «أن» المخففة وهو ممنوع في الباب كله؟ يقول: وفيه استشكال: وهو أن الطلب لا يقع خبرا في هذا الباب، فكيف وقع هذا خبرا لـ «أن» المخففة وهو دعاء؟» [٣]

وأجازه ثانيا حين قال :« وإن خُفِفَتْ جاز أن تقع خبرًا لها جملة الدعاء نحو: ... وقولهم: أما أن جزاك الله خيرًا...إلخ. [٤]

وبعد ... ففي وقوع جملة الدعاء خبرا عن « أن» المخففة خلاف بين النحويين الراجح منه جواز وقوعها في هذا الباب، ويشهد له السماع والقياس، أما السماع فقد جاءت الشواهد تدل عليه، ومن ذلك ما ورد في المسألة .

---

١)) الدر المصون (٨/ ٥٧٣)

٢)) ينظر: الدر المصون (٧/ ٣٣٣) واللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٢٤٨)

٣)) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١٧٥)

٤)) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩١)



وأما القياس فقد قالوا في: «أرسل إليه بأن ما أنت وذا» المعنى: بأنك ما أنت وذا و« أن» مخففة من الثقيلة، أخبر عنها بالجملة الاستفهامية،(١) والكاف اسمها، وبرز اسمها كما برز في قول الشاعر:(٢)

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

فكما جاز في الاستفهامية يجوز في الدعائية .

---

١)) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ١٦١)

٢)) البيت من المتقارب منسوب لكعب بن زُهير وليس في ديوانه ، وقيل: لجنوب بنت العجلان – أخت عمرو ذي الكلب –، وقيل: لعمرة بنت العجلان – أخت عمرو ذي الكلب.

وهو في: معجم ديوان الأدب (١/ ٤٦٥) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٠٦) أمالي ابن الشجري (٣/ ١٥٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٥٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٤/ ٣٦٨) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: ١٣٠)

والشاهد فيه قوله: « بأنك ربيع » على إعمال "أن" المخففة في الضمير.



المطلب العاشر

وقوع جملة الأمر مفعولا ثانيا

من الأفعال ما يَنصِبُ مفعولينِ نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت بكرًا ثوبًا، وتقولُ: خِلتُ الهِلالَ لائحَا، ووجَدتُ المُستَشَارَ ناصحًا.

وقد تقع الجملة مفعولا ثانيا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[1] فالجملة الاسمية مفعول ثان لـ « أدرى» .

ويشترط فيها أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب نحو قول الشاعر: [2]

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ ... فَإِنِّي اشْتَرَيْتُ الْحِلْمَ بعْدَكَ بِالْجَهْلِ

وقد جاء ما ظاهره وقوع الجملة الطلبية مفعولا ثانيا، ومن ذلك قول أبي عبيدة: « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ » فجملة « أَخْبُرْ » جملة طلبية، وقعت بعد «وجد» الذي يطلب مفعولين، وفعله الأول « الناس»

---

1)) الآية (٣) سورة الحاقة .

2)) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه صـ ٦٩ وهو في: الإيضاح العضدي (صـ: ١٣٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٠) وكتاب الأفعال (٣/ ٤٥٣) وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١٥٦) وتوجيه اللمع (صـ: ١٨١) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٥٤٧) وشرح ابن الناظم (صـ: ١٤٣) والتذييل والتكميل (٦/ ٢٣) والبحر المحيط (٣/ ٦٨٣) والدر المصون (١/ ٣١٩) وتخليص الشواهد (صـ: ١٣٩) والمساعد (١/ ٣٥٦) وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٥)

والشاهد فيه قوله: « كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ» حيث وقعت الجملة مفعولا ثانيا لـ « زعم »



قال الميداني: « ومن نصب الناسَ نصبه بالأمر، أي: أَخْبُرْ الناسَ تَقْلُهم، وجعل «وجدت» بمعنى عرفت، والهاء في "تقلْـهْ" للسكت بعد حذف العائد، أعنى أن أصله: أَخْبُرْ الناسَ تَقْلهمْ، ثم حذف الهاء والميم، ثم أدخَلَ هاء الوقف، وتكون الجملة في موضع النصب بـ « وجدت »، أي وجدتُ الأمر كذلك» [١]

والظاهر من كلامه أنه يجيز وقوعها سادة مسد المفعول الثاني، فقد أشار إلى أن القول بنصب «الناس» يترتب عليه أن تكون الجملة في موضع النصب مفعولا ثانيا لـ « وجدت »، والمعنى: وجدتُ الأمر كذلك.

وجمهرة النحويين على أن الجملة الطلبية لا تقع مفعولا ثانيا في باب « ظن »، وعندهم أن الذي يقع في موضع المفعول الثاني الجمل التي وقعت أخبارا للمبتدأ، وذلك في باب «كان» و« إن» و« ظن »ومن ذلك: ظننت زيداً أبوه منطلق فموضوع الجملة التي هي: أبوه منطلق نصب لوقوعها في موضع المفعول الثاني. [٢]

فلا تقع الطلبية هنا إلا محكية بقول محذوف، ولذا أولوا قول أبي الدرداء على أن الجملة الطلبية « أَخْبُرْ تَقْلُـهْ » مقول لقول محذوف، والتقدير: وجدت النَّاس مقولا فيهم هَذَا القَوْل. [٣]

---

١)) مجمع الأمثال (٢/ ٣٦٣)

٢)) ينظر: الإيضاح العضدي (صـ: ١٣٣-١٣٤)

٣)) ينظر: الفائق في غريب الحديث (٣/ ٢٢٣) والمفصل (صـ: ١٥١) والبديع في علم العربية (١/ ٣٢١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤١) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٢/ ٣٩٨) ومغني اللبيب (صـ: ٧٦٢) والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠٧) وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٣٢) وتعليق الفرائد (٢/ ١٧٨)



قال ابن يعيش: « ومثله قول أبي الدرداء: "وجدت الناس اخبر تقله". وذلك أن "وجدت" كـ"علمت" يدخل على المبتدأ والخبر، فينصبهما، والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية. وقوله: " أَخْبُرْ تَقْلُهْ " أمر لا يقع خبرا للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولا ثانيا لـ"وجدت". وإنما ذلك على معنى "وجدت الناس مقولا فيهم ذلك»(١)

وقال ابن مالك: « ومثال ذلك فيما يشبه النعت قول أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ :"وجدت الناس اخبر تَقْلَه". أي مقولا عند رؤيتهم: اخبر تقله، فحكي بقول واقع موقع مفعول ثان لوجدت، إن كانت من أخوات ظننت» (٢)

وقال الدماميني: « فالطلب هنا معمول للقول، لا منصوب بالناسخ »(٣)

وحجتهم: أن الجملة الطلبية لا تقع صفة، ولا حالا، ولا مفعولا ثانيا في باب: « ظن» إلا محكية بقول محذوف، هو النعت، والحال، والمفعول الثاني في الحقيقة . (٤)

وخرجه جماعة على أن: الكلام خرج على لفظ الامر، ومعناه الخبر. والمراد أنك إذا خبرتهم قليتهم. (٥)

قال يحيى بن حمزة: « ولا يرد الإنشاء، ويكون في معنى الخبر إلا على جهة الندرة في مثل قولك: وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ، أي: وجدت الناس يقال عندهم هذا القول» (٦)

---

١)) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٢)

٢)) شرح التسهيل (٣/ ٣١١) وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٤٠٧) وتمهيد القواعد (٧/ ٣٣٣٢) وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٩٢)

٣)) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ١٣٦)

٤)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠١)

٥)) ينظر: الصحاح (٢/ ٦٤٢)

٦)) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٣/ ١٦٢)

وبعد ... ففي وقوع الجملة الطلبية مفعولاً ثانياً للأفعال التي تنصب مفعولين خلاف بين النحويين، الراجح منه عدم وقوعها، وذلك أن الفائدة تكون في المفعول الثاني، والجملة بعد ظن وأخواتها في الأصل خبر كخبر المبتدأ، نحو: زيد أبوه ضربته " وخبر «كان» وأخواتها، نحو: كنت زيد ضربته، وخبر «إن» وأخواتها، نحو: إني عمرو كلمته " فلما كان المفعول الثاني خبرا في المعنى – والخبر تتحقق به الفائدة، كما كان في الخبر الفائدة مع المبتدأ - لم يجز أن يكون طلبيا لأن الطلبي لا يفيد المتلقي جديدا.

وكما هو معروف أن التصديق والتكذيب يقعان بالخبر. فلو قيل ظننت زيدا أكرمه فالصدق والكذب الأصل أن يكونا في « أكرمه » ولم يتحقق، بخلاف لو قيل: زيد جالس، فالصدق والكذب وقع في جلوس زيد، والفائدة في جلوسه، فلم يتحقق إذن مع الطلبي الغرض من الإخبار، . وهو تحقيق الفائدة . وتَحَقَّقَ مع الخبرية، والمعول عليه في هذا الباب هو الفائدة ؛ لأجل هذا امتنع كون المفعول الثاني جملة طلبية على حاله.

المطلب الحادي عشر

وقوع جملة الأمر والنهي والدعاء حالا

تقع الجملة حالا كما تقع خبرا وصفة، و يشترط في الجملة التي تقع حالا شروط منها:

– أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالحال، وهو إما واو، نحو جاء زيد وعمرو قائم، وإما ضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه، وقد يكونان معا نحو: جاء زيد وهو ناو رحلة.

– ومنها: ألا تكون تعجبية.

– ومنها: ألا تتصدر بما يدل على استقبال، وذلك نحو " سوف " و" لن " وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط[١]،

– ومنها أن تكون الجملة خبرية، فلا يصح أن تكون الحال جملة إنشائية، خلافا للفراء الذي أجاز وقوع الجملة الطلبية – ومنها الأمر والنهي والدعاء – حالا . وعلى ذلك ففي المسألة خلاف على قولين:

الأول: ذهب الفراء[٢] إلى القول بجواز وقوع الجملة الطلبية حالا، أمرا كانت أو نهيا أو دعاء .

قال أبو حيان: «جوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالاً، تقول: تركت عبد الله قم إليه، وتركت عبد الله غفر الله له، على تقدير الحال». [٣]

---

١)) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٦٠،٣٥٩) وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٧٨) وحاشية الصبان (٢/ ٢٧٨)

٢)) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧١٨) وهمع الهوامع (٢/ ٣٢٠)

٣)) التذييل والتكميل (٩/ ١٦٤)



ذكر النحويون أن من قال بجواز وقوع الطلبية حالا استدل بظاهر قول أبي الدرداء – رضي الله عنه–: « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ» [(١)] والمعنى: اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه.

فجملة: أخبُر تَقْلُه" في موضع الحال، و« وجد » هنا ليست من أخوات « ظن» فإن كانت بمعنى: "علم" فـ « أخبر » مفعول ثان لـ"وجدت"، على معنى "وجدت الناس مقولا فيهم ذلك"، وليس حالا.

المذهب الثاني:

ذهب جمهور النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة الطلبية حالا . ولذا أولوا ما جاء ظاهره وقوع الجملة الطلبية حالا، فقالوا في حديث أبي الدرداء « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ » إنه معمول لحال محذوفة، والتقدير: وجدت الناس مقولاً فيهم عند رؤيتهم: أَخْبُرْ تَقْلُهْ. [(٢)]

قال أبو حيان: « احترز بقوله الخبرية من الجملة الطلبية، فان وقع ما يوهم ذلك تؤول، نحو قول أبى الدرداء: « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ »، وتأويله أنه معمول لحال محذوفة، أي: مقولاً فيهم عند رؤيتهم: أَخْبُرْ تَقْلُهْ » [(٣)]

---

١)) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٥٩٦) والغريبين في القرآن والحديث للهروي (٥/ ١٥٨٠) :

٢)) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (صـ: ١٥١) والبديع في علم العربية (١/ ٣٢١) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٤٢) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١١) وشرح الرضي على الكافية (٢/ ٣٠١) والتذييل والتكميل (٩/ ١٦٤) وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٧١٨) وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ١٣٦ وهمع الهوامع (٢/ ٣٢٠)

٣)) التذييل والتكميل (٩/ ١٦٤)



وقال ناظر الجيش: «ولما كانت وصفا في المعنى اشترط في الجملة كونها خبرية، كما اشترط في الجملة الواقعة نعتا، فلهذا إذا وقعت الطلبية موقع الحال أوّلت كما تؤول الطلبية إذا وردت نعتا، فمن ذلك قولهم: « وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبُرْ تَقْلُهْ » أي: مقولا فيهم أخبر تقله» (١)

وقيل الحديث لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، والمعنى: من جربهم وخبرهم أبغضهم وتركهم (٢)

وقيل: إن « أَخْبُرْ تَقْلُهْ» مفعولٌ ثانٍ لوجدت، أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول. ومعناه: ما منهم من أحدٍ إلا وهو مسخوطٌ بالفعل عند الخبرة. (٣)

وبعد... ففي جواز وقوع الطلبية حالا ومنعه خلاف بين النحويين، الراجح منه عدم جواز وقوعها حالا، وذلك أن الجملة الطلبية قد لا يتحقق مضمونها وجملة الحال لابد من تحقق وقت وقوعها مع مضمون العامل، ثم إن الجملة الطلبية مجهولة والحال تأتي مبينة وموضحة، وما به التعيينُ أو التوضيح لا بُدَّ أنْ يكُونَ معلوماً للمُخاطَبِ قبلَ التكَلُّمِ، ومن هنا لم تصلح الطلبية للحال لأنها لا يحصُلُ مَضْمُونُها إلاَّ بعدَ الكلامِ فلم تَصْلُحْ للتوضيح ولا للتعيِينِ.

---

١)) تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٢٨)

٢)) ينظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ١٠٥) والمستقصي في أمثال العرب» (١/ ٩٣) :

وغريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٥٩٦) والصحاح (٢/ ٦٤٢) ولسان العرب (١٥/ ١٩٨ وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٢/ ٣٩٨)

٣)) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣١١)



المبْحَثُ الثَّانِي:

الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية غير الطلبية في التراكيب العربية.

المطلب الأول

وقوع جملة التعجب[١] صلة للموصول

يُتَعَجَّب في الكلام مما خفي سببه وخرج عن نطاقه، وهو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه [٢] مثل: ما أحسن زيدا، وأحسن به، وجملة التعجب قيل لا يجوز وصل الاسم الموصول بها ؛ لكونها جملة إنشائية لا تحتمل صدقا ولا كذبا، وقيل يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وعلى ذلك ففي المسألة خلاف في الآتي بيانه :

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى أن الجملة التعجبية لا تقع صلة، حتى وإن صح كونها خبرا فتكون مستثناة من الخبرية، وعليه لا يقال عندهم: جاء الذي ما أحسنه!

وحجتهم: أن التعجب مبهم، وصلة الموصول يؤتى بها للتوضيح الذي يحتاجه الموصول، فلو وصل بها لحصل التناقض؛ لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان، كما أن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة موضحة، فتنافيا. [٣]

قال الشيخ خالد: « ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية، وإن كانت خبرية فلا يقال: جاء الذي ما أحسنه، لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان»[٤]

---

١)) ذهب جماعة من النحويين إلى أن جملة التعجب جملة إنشائية، لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٤٥)

٢)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٢٨)

٣)) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٣/ ٧١) والتذييل والتكميل (٣/ ١١) والتصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٦٨)

٤)) التصريح (١/ ١٦٨)



وعلى أنها إنشائية لا تصلح أيضا للوصل بها، وذلك لأن الإنشاء يكون في الحال، والصلة لا تكون أبدًا إلا معهودة بينك وبين مخاطبك على المشهور، والإنشاء ليس فيه تقدم عهد، فلا يجوز. [١] فالواجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، لا يعرف مضمونها الا بعد إيراد صيغها [٢]

وضعَّف ناظر الجيش احتجاجهم للمنع بأن الصلة موضحة، والتعجب يخفى سببه بقوله: «ولا يخفى ضعف هذا الاعتلال، فإنه لا يلزم من خفاء السبب خفاء مضمون الجملة الواقعة صلة»[٣]

المذهب الثاني: ذهب ابن خروف إلى القول بجواز وصل الموصول بجملة التعجب، فيقال على مذهبه: جاءني الذي ما أحسنه[٤]، قياساً على جواز النعت بها [٥] . وناصره السيوطي فأجاز الوصل بها، قال: «والصحيح جوازه» [٦] .

واشترط ابن مالك في الصلة ألا تكون طلبية ولا إنشائية[٧] فهو بذلك يذهب مذهب الجمهور الذي يمنع كون الصلة جملة تعجبية، إلا أن ناظر الجيش ذكر في شرحه

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١١)

٢)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠)

٣)) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٤٧)

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي :٣٧/٢، وارتشاف الضرب :٥٢١/١، وهمع الهوامع: ٢٨٠/١ وشرح الأشموني :٧٦/١.

(٥) ينظر: شرح الاشموني :٧٦/١ .

(٦) همع الهوامع :٢٨٠/١ .

٧)) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (صـ: ٣٣)



للتسهيل أن ابن مالك لم يشترط في جملة الصلة ألا تكون تعجبية. وهاك نصوص ابن مالك التي تدل على مذهبه.

قال: « باب الموصول، وهو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خَلَفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية» (١)

وقال: « وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للمحصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهي أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة، لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه»(٢)

فالواضح من نصيه أنه يرى مذهب الجمهور في اشتراط كون الصلة خبرية، ويدخل في الانشائية الجملة التعجبية، فيحتمل أن يكون مذهبه امتناع الوصل بها وأهمل التعرض لذكره، ويحتمل أن يكون مذهبه جواز الوصل كما هو رأي ابن خروف ومن وافقه، فإنهم أجازوا ذلك، قالوا: كما جاز الوصف بها في قولك: مررت برجل ما أحسنه.(٣)

والظاهر أن الشاطبي لم يفطن إلى رأي ابن مالك، وأن ابن مالك لما لم ينص نصا صريحا على منع التعجبية اعتقد أنه يراه جائزا كابن خروف، ويحتمل أنه يمنعه .

١)) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (صـ: ٣٣)

٢)) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٨٧)

٣)) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٤٧)



وأكثر النحويين المتأخرين على منع الوصل بالجملة التعجبية، وحجتهم: أن الصلة تأتي للتوضيح والتعجب يخفى سببه فتنافيا [(١)]

وبعد... ففي وقوع جملة التعجب صلة خلاف، الراجح منه عدم جواز وصل الموصول بجملة التعجب؛ لأن التعجّب مبهم، والمقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه؛ فيحصل التناقض؛ فهي غير بائنة في نفسها فكيف يتبّين بها غيرها؟ فإذا كان الموصول مبهما وجملة التعجب مبهمة لم يتحقق الغرض الذي جاءت له الصلة، فلا يرفع المبهم بمبهم مثله.

---

١)) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠) وارتشاف الضرب (٢/ ٩٩٧) والتذييل والتكميل (٣/ ١١) وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٤٥) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٦٤٧) والتصريح (١/ ١٦٨) (١/ ١٦٩)



المطلب الثاني

وقـوع جملـة القسـم صلـة.

سبق أن الموصولات لابد لها في تمامها من جملة تردفها، وتسمى هذه الجملة صلة، تتصل بالموصول، لا موضع لها من الإعراب، ويشترط فيها أن تكون معلومة للمخاطب، لأنّها لو كانت مجهولة لم تكن موضّحة، ويشترط في الموصولات الإسمية أن يكون فيها عائد، وهو ضمير في الصلة يعود إلى الموصول، لأنّ الصلة جملة مستقلّة؛ فافتقر الموصول إلى العائد، ليحصل به ربط الصلة بالموصول.

وشرط النحويون لوقوع الجملة صلة أن تكون خبرية محتملة الصدق والكذب، عَرَّيةً من الإنشاء قالوا: ولا يجوز أن تكون الجملة تعجبا، ولا استفهاما، ولا قسما ولا أمرا، ولا نهيا، ولا نداء. [١]

وأجاز آخرون أن تقع الصلة جملة قسمية، وعلى ذلك ففي المسألة خلاف على مذهبين :

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى القول بجواز وقوع الجملة القسمية صلة للموصول، واحتجوا بالقياس والسماع، أما القياس فلأن القسم فيه معنى الخبر، والموصولات توصل بالأخبار، بالإضافة إلى أن الوصل إنما هو بجملة الجواب جميعها، والجملة كلها خبر لا إنشاء، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد. [٢]

---

١)) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ١١)

٢)) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/ ١٦٩)



فإن قيل: الجملة القسمية عارية من ضمير عائد على الموصول، فالجواب أن الجملتين(القسم والجواب) قد صارتا بمنزلة جملة واحدة، بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتفى فيهما بضمير واحد، كما يكتفي في الجملة الواحدة. (١)

وأما السماع فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾(٢) في قراءة من قرأ (٣) بتخفيف نون «إن» وميم «لما»، وإعمال «إن » المخففة من الثقيلة. فـ «ما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام (٤) و «لام» «ليوفينهم» لام القسم، وجملة القسم وجوابه صلة الموصول.

قال السمين الحلبي: « وأمَّا « لَمَا » في هذه القراءة فاللامُ فيها هي لامُ « إنْ » الداخلةُ في الخبر. و « ما » يجوز أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي واقعةً على مَنْ يَعْقل، كقوله تعالى: ﴿ فانكحوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النسآء ﴾(٥) فأوقع « ما » على العاقل. واللام في « ليوفِّيَنَّهم» جوابُ قسمٍ مضمر، والجملةُ مِن القسم وجوابِه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإنْ كلاً لَلذين واللَّه ليوفيَّنهم » (٦)

---

١)) ينظر: السابق (٣/ ١٣)

٢)) من الآية 111 سورة هود عليه السلام

٣)) قراءة تخفيف « إن » وميم « لما » قرأ بها نافع، وابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات (ص: ٣٣٩) والمبسوط في القراءات العشر (ص: ٢٤٢) وحجة القراءات (ص: ٣٥٠)

٤)) ينظر: مغني اللبيب (ص: ٥٣٠)

٥)) من الآية ٣ سورة النساء

٦)) ينظر: الدر المصون (٦/ ٣٩٩)



وقال أبو حيان: « ومن السماع قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾، فـ (ما) موصولة في موضع خبر (إن)، واللام الداخلة عليها لام (إن)، و (ليوفينهم) جواب القسم المحذوف، والقسم جوابه في صلة (ما) » [١]

ومن السماع أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[٢] فـ (ليبطئن) جواب قسم، والقسم وجوابه في موضع صلة لـ (من)، والتقدير: وإن منكم للذي والله ليبطئن.

قال الزمخشري :« اللام في: (لَمَنْ) للابتداء ... وفي لَيُبَطِّئَنَّ جواب قسم محذوف تقديره: وإنّ منكم لمن أقسم باللَّه ليبطئن، والقسم وجوابه صلة «من»، والضمير الراجع منها إليه ما استكن في: (لَيُبَطِّئَنَّ)» [٣] فتقدير الكلام عندهم: وإن منكم لمن أقسم بالله ليبطئن، والقسم وجوابه صلة « من» [٤]

وجملة القسم وإن كانت إنشائية لكنها ليست مذكورة لذاتها، بل لتقوية الجملة وتأكيدها.[٥]

قالوا: وفي هذه الآية رد على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير.

١)) التذييل والتكميل (٣/ ١٣)

٢)) من الآية ٧١ سورة النساء

٣)) الكشاف (١/ ٥٣٢)

٤)) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٤٤) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٧١) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢٩٧) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) (٥/ ٦٠) واللباب في علوم الكتاب (٦/ ٤٨٧)

٥)) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٨٠)



قال ابن مالك: « وأما القسم فقد جوز بعضهم الوصل به. ومنعه ابن السراج، ومن وروده قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[1]

وقال الرضي: « قد تقع القسمية صلة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[2] أي: لمن والله ليبطئن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعا» [3]

وقال الشاطبي: « هذا بخلاف جملة القسم والجواب؛ فإن جملة القسم وإن كانت إنشائية هي بمنزلة "إنَّ" في التأكيد للجملة الخبرية بعدها»[4]

المذهب الثاني: ذهب كثير من النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة القسمية صلة للموصول؛ وذلك لان الجملة التي تقع صلة لابد أن تكون خبرية، وبيان هذا: أن الجملة القسمية جملة طلبية، والطلب لا يوضح الموصول كتوضيح الخبر له، ألا ترى أنك تقول: مررت بمن تضربه، ولا تقول: مررت بمن اضربه؛ فجاز في الخبر ولم يجز في الأمر ؛ لأن الخبر يصح أن يكون صلة، والأمر والنهي لا يكونان صلة لموصول، والفرق بينهما أن الخبر يوضح الموصول، والأمر لا يوضحه [5] بالإضافة إلى خلو إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول[6]

---

١)) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٨٨)

٢)) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٨٨)

٣)) شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠)

٤)) المقاصد الشافية (١/ ٤٧٨)

٥)) ينظر: التفسير البسيط (٦/ ٥٨٧)

٦)) ينظر: همع الهوامع ١/٣٣٥



قال الفراء: «ودخلت اللام في (ليبطّئنّ) وهي صلة لـ « من » على إضمار شبيه باليمين كما تقول فِي الكلام: هذا الَّذِي ليقومن، وأرى رجلا ليفعلن ما يريد. » [1]

ولذا ردوا ما استدل به المجيزون وخرجوه على ما يُخْرِجه عن الجواز ففي قوله: ﴿ وإنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ما نكرة موصوفة وهي لمن يعقل، والجملة القسمية وجوابها قامت مقام الصفة، لأن المعنى :وإنْ كلا لخلق موفى عمله [2]

وأما قوله: ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ فقالوا إن ﴿ من ﴾ فيه موصوفة، وليست موصولة، والتقدير: وإن منكم لفريقا ليبطئن[3]

وقيل: الجملة القسمية ليست هي الصلة، وإنما الصلة محذوفة. [4]

وقيل: إن الجملة ليست قسمية، واللام فيها ليست لام القسم، وإنما هي لام التأكيد[5] بعد تأكيد.

وخطأ التقديرَ الأخير أبو حيان، وابن عادل الدمشقي. [6]

وبعد ... ففي وقوع الجملة القسمية صلة للموصول خلاف، الراجح منه جوازه، فقد اعتمد أصحاب القول بالجواز إلى القياس والسماع، ويرجحه أيضا أن الجملة القسمية

---

١)) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٧٥) وينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٣/ ٣٤٣) والتفسير البسيط (٦/ ٥٨٦)

٢)) ينظر: البحر المحيط (٦/ ٢١٧)

٣)) ينظر: الدر المصون (٤/ ٢٩) اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٤٨٧)

٤)) ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٤٤)

٥)) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٧٧) : والدر المصون ٢٩/٤

٦)) ينظر: البحر المحيط (٣/ ٧٠٤) واللباب ٤٨٧/٦



وقعت خبرا عن المبتدأ قال تعالى :﴿ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾[1] فالذين مبتدأ، وجملة هاجروا صلة الموصول، والجملة القسمية﴿ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ خبر الذين. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2] فالذين مبتدأ، والجملة القسمية (لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) خبر الذين.

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[3] فالذين مبتدأ، والجملة القسمية ﴿ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ خبر الذين.

والقسمية محمولة على الشرطية التي أشار المبرد إلى وقوعها صلة للموصول حين قال: « كذلك رأيت الذي إن يأتني آته؛ لأن المجازاة جملة، وفيها ما يرجع إليه » فالمبرد يرى جواز وقوع الشرطية صلة للموصول .

١)) من الآية ١٩٥ سورة آل عمران

٢)) من الآية ٦٩ سورة العنكبوت

٣)) من الآية ٩ سورة العنكبوت



المطلب الثالث

الإخبار بالجملـة القسميـة عـن المبتـدأ

جملة القسم جملة من فعل وفاعل، كقولك: حلفت بالله، أو من مبتدأ وخبر، كقولك: علي عهد الله، وهي جملة إنشائية[١] يؤتى بها لتوكيد جملة خبرية. وهي الجملة المقسم عليها، التي هي جوابها. وهي بمنزلة "إن" في التأكيد للجملة الخبرية بعدها، لا محل لها من الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[٢]بعد قوله تعالى: ﴿ يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [٣]

وفي وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ خلاف بين النحويين على مذهبين :

المذهب الأول: نُقِل عن ثعلب أنه منع الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية. وقيل في تعليله: لأن نحو: لأفعلن لا محل له، فإذا بني على مبتدأ فقيل: زيد ليفعلن صار له موضع، وهو يعني أن الخبر له محل، وجواب القسم لا محل له، فإما أن يقال: إن له

---

١)) الجمهور على أن جملة القسم جملة إنشائية يؤتى بها تأكيداً للجملة المقسم عليها، ورأى ابن عصفور أنَّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو: واللَّهِ ليقومَنَّ زيدٌ، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً، فإن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنّه ليس بقسم ينظر: شرح جمل الزجاجي(٢/ ٢)

٢)) الآية ٣ سورة يس

٣)) الآية ١، ٢ سورة يس



محلا من جهة الخبرية ولا محل له من جهة الجوابية. أو الذي لا محل له الجواب فقط، والخبر مجموع القسم وجوابه. [١].

ورأى ابن هشام أن المانع عند ثعلب قد يكون لكون جملة القسم لا ضمير فيها؛ فلا تصلح خبرا، وإما لكون الجملة القسمية جملة إنشائية، والجملة الواقعة خبرا لا بد أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب . [٢]

ورده ابن هشام واحتج عليه بأمور:

الأول: أن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل.

الثاني: أن الخبر الذي يشترط فيه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ .

الثالث: اتفق النحويون على أن الخبر أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب ليس من صفات المفرد، وإنما هو من صفات الكلام. [٣]

واعتذر له قائلا يمكن أن يقول في ما جاء وقد أخبر فيه بالجملة القسمية أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله. [٤]

١)) ينظر: همع الهوامع (١/ ٣٦٨) وروح المعاني (٢/ ٣٧٩)

٢)) ينظر: مغني اللبيب (صـ: ٥٣٠،٥٣١)

٣)) ينظر: مغني اللبيب (صـ: ٥٣٠،٥٣١)

٤)) ينظر: السابق (صـ: ٥٣١)



واعتذر له السمين الحلبي قائلا :« وله أن يقول: إن ما يستدل به على وقوع القسمية خبرا الجملة فيه معمولة لقول مضمر هو الخبر»[1]

المذهب الثاني: ذهب جمهور النحويين إلى القول بجواز الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية .

قال ابن الحاجب: «ويجوز الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية، كقولك: زيد لتضربنه» [2]

واحتجوا بأن السماع ورد بما منعه ثعلب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**﴾[3] قال العكبري: « قوله تعالى: (والذين آمنوا): مبتدأ، و«لندخلنهم»: الخبر» [4]

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا** ﴾[5] قال النحاس: « ﴿والَّذِينَ﴾ في موضع رفع بالابتداء و﴿ **لَنُبَوِّئَنَّهُمْ** ﴾ في موضع الخبر.[6].

---

١)) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٥٤٢)

٢)) أمالي ابن الحاجب (١/ ١٦٣) وينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٩

٣)) الآية ٩ سورة العنكبوت

٤)) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٣٠)

٥)) من الآية ٥٨ سورة العنكبوت

٦)) إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٢٥٠) وينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٩٦) والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ١١٨) والتذييل والتكميل (٤/ ٢٧) والبحر المحيط (٣/ ٤٨٠) واللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٥٩) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٩٧٢)



ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾[1]

قال أبو حيان: « والذين: مبتدأ خبره القسم المحذوف، وجوابه: وهو لنهدينهم، وبهذا ونظيره رد على أبي العباس ثعلب في منعه أن تقع جملة القسم والمقسم عليه خبرا للمبتدأ» [2]

ومنه قول الشاعر :[3]

جَشَأتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص

واعترض ابن مالك منعَ ثعلبٍ الإخبارَ عن المبتدأ بالجملة القسمية وضعفه، قال: « وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً**﴾ [4] وكقول الشاعر :

---

(1) من الآية ٦٩ سورة العنكبوت

(2) البحر المحيط (٨/ ٣٦٨)

(3) البيت من الكامل مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣١٠) والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٧)) والبحر المحيط (٣/ ٤٨٠) ومغني اللبيب (صـ: ٥٣١) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٩٧٢) (٣/ ٤٨٠) والدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٥٤٢) ومغني اللبيب (صـ: ٥٣١) والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٣١) واللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٢٧) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٩٧٢) وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٢٤٥)

والشاهد فيه قوله: « اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ» حيث وقعت الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ.

(4) من الآية ٤١ سورة النحل



جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ [١]

واحتج عليه ابن عقيل بما جاء في القرآن مما أخبر عنه بالجملة القسمية قال: « والحجة عليه القرآن، قال الله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾، و﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ** ﴾ وقول الشاعر :

جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص»[٢]

وأكثر النحويين المتأخرين على وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ [٣]

وبعد ... ففي وقوع الجملة القسمية خلاف بين النحويين، الراجح منه جواز وقوعها خبرا، ويشهد له السماع والقياس، أما السماع فقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**﴾، وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا**﴾ وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا** ﴾وغيرها ... ومنه قول الشاعر :

جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ ... وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص

وأما القياس فكما أخبر عن المبتدأ بجملة الأمر والنهي فقيل: زيد اضربه، وخالد لا تهنه وبالجملة الشرطية فقيل: الله إن تسأله يعطك، الله من يهد فلا مضل له، وبجملة التعجب – على الصحيح – فقيل: زيد ما أحسن وجهه، فكذا يجوز الإخبار بجملة القسم.

---

١)) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣١٠) وينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٢٧

٢)) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٢٣٠)

٣)) ينظر:التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٢٧) والبحر المحيط (٦/ ٥٣٢) والدر المصون (٣/ ٥٤٢) واللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٢٧) وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (٣/ ١٧٢) وهمع الهوامع (١/ ٣٦٨) وروح المعاني (٢/ ٣٧٩)

المطلب الرابع

وقـوع جملـة الذم خـبرا لـ«كان»

أفعال المدح والذّمّ أفعال موضوعة لإنشاء مدح أو ذمّ، والأصل فيها «نعم» و«بئس» وهمَا فعلانِ ماضيانِ غيرُ منصرفينِ، ومعناهُمَا المبالغةُ في المدحِ والذمِّ.

ووجه امتناع تصرُّفهما أنَّ «نِعمَ» لَزِمَت المدح، و« بِئسَ » لزمت الذمّ، فلم تخرجا عن المدح والذمّ، وقد كانا قبل أن يُرَكَّبا هذا التركيب يُستَعمَلان في غير المدح والذمّ؛ لأنَّ «نِعمَ» منقولة مِن قولك: نَعِمَ الرجلُ، إذا أصابَ نعمةً، وبئسَ منقولة مِن بَئِسَ: إذا أصاب بؤسًا. (١)

ويلتحق بهما ما أريد به المدح والذم من نحو: حبذا، ولا حبذا، وساء، وكل فعل حُوِل إلى صيغة فَعُل لقصد المدح أو الذم، نحو قول الله تعالى: ﴿ **سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾(٢) وقوله: ﴿ **كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** ﴾(٣) وقولك: ظرف رجلا زيد.(٤)

وجملتا المدح والذم من الجمل الإنشائية التي لا تستدعي مطلوبا وقت الطلب على الصحيح من الأقوال، وفي وقوعها خبرا لـ « كان» أو إحدى أخواتها خلاف بين النحويين على قولين :

---

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٥٣) والتذييل والتكميل (١٠/ ٧٦)

(٢) من الآية ١٧٧ سورة الأعراف

(٣) من الآية ٥ سورة الكهف

(٤) ينظر: مغني اللبيب صد: ٦٣٥)



الأوّل : ذهب بعض النحويين إلى القول بجواز وقوع جملة المدح والذم خبرا لـ «كان» أو إحدى أخواتها، واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى :[1]﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾[3] قالوا: إن قوله: ﴿ وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ في الآيتين جملتا ذم معطوفتان على خبر «كان »، والمعطوف بمنزلة المعطوف عليه في الحكم والإعراب، فكأن جملة الذم خبرا لـ «كان»

والظاهر من كلام السمين الحلبي أنه يرى ذلك ويقول به، فقد أجاز في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ أن تكون جملة « وساء سبيلا» معطوفة على خبر «كان»، من غير إضمار قول، وحجته أن جملة الذم في قوة المفرد، وأنه يقع خبرا بنفسه فيقال: «زيد ساء رجلا» و عليه يقال: «كان زيد ساء رجلا»، فغاية ما في الباب أنك أتيت بأخبار «كان» أحدهما مفردا والآخر جملة» [4]

---

١)) في «ساء» في الآية قولان: أحدهما: أنها فعل ذم جار مجرى بئس في الذم والعمل، ففيها ضمير مبهم يفسره ما بعده وهو ﴿سبيلا﴾ والتقدير: ساء السبيل سبيلا، والمخصوص بالذم محذوف تقديره «وساء سبيل هذا النكاح».

الثاني: أنها فعل كسائر الأفعال لا تجري مجرى بئس في العمل، فيكون فيها ضمير يعود على ما عاد الضمير في ﴿إنه﴾ ؛ و ﴿سبيلا﴾ على كلا التقديرين تمييز ينظر: «اللباب في علوم الكتاب» (٦/ ٢٨٠) :

٢)) من الآية ٢٢ سورة النساء

٣)) الآية ٣٢ سورة الإسراء

٤)) ينظر: الدر المصون(٣/ ٦٣٩)



وقال ابن عادل: « ولقائل أن يقول يجوز أنْ يكون عطفاً على خبر «كان »من غير إضمار قول؛ لأنَّ هذه الجملةَ في قوة المفردِ، ألا ترى أنه يقع خبراً بنفسه، نحو: زيد سَاءَ رَجُلاً، فغاية ما في البَابِ أنَّكَ أتيتَ بِأخبَارٍ كان أحدُهَا مفردا والآخر جملة»[١] »

الثاني: ذهب الجمهور إلى أن جملة الذم في الآية لا تصلح أن تعطف على خبر «كان» إلا بتأويل قول محذوف فـ جملة: «ساء سبيلا» في محلّ نصب مقول لقول لمحذوف، معطوف على خبر « كان» وتقدير الكلام: إنه كان فاحشة ومقولا فيه ساء سبيلا .

قال العكبري: «ويجوز أن يكون قوله: «وساء سبيلا» معطوفا على خبر «كان»، ويكون التقدير: مقولا فيه ساء سبيلا. [٢]

وقال المنتجب الهمذاني: «﴿وساء سبيلا﴾ جملة مستأنفة، أي: وساء هذا السبيل من نكاح من نكحهن الآباء سبيلا، أي: قبح هذا الفعل طريقا كنتم تسلكونه في الدين، وقد جوز أن تكون عطفا على خبر «كان» على تقدير: ومقولا فيه ساء سبيلا. [٣]

وقال أبو السعود: « والجملةُ إما مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، أو معطوفة على خبر «كان» محكيةٌ بقول مُضْمرٍ هو المعطوفُ في الحقيقة، تقديرُه: ومقولاً في حقه ساء سبيلاً»[٤]

وقال به أكثر المفسرين ومعربي القرآن [٥]

١)) «اللباب في علوم الكتاب» (٦/ ٢٨٠)

٢)) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٤٤)

٣)) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٢٣٥،٢٣٦) وينظر: (٤/ ١٨٢)

٤)) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٦٠)

٥)) ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٢٨٠) وروح المعاني (٢/ ٤٥٧)



وبعد... ففي وقوع جملة الذم خبرا لـ « كان» أو معطوفا على خبرها خلاف، الراجح منه جواز وقوعها خبرا، دون الحاجة إلى تقدير قول محذوف، فقد وقعت الجملة هذه خبرا عن المبتدأ فقيل: «زيد ساء رجلا»، وقال الله تعالى :﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُـونَ﴾[1] فلا مانع من وقوعها خبرا لـ « كان»، وقد كان خبرها خبرا للمبتدأ قبل دخولها .

١)) الآية 177سورة الأعراف



المطلب الخامس

وقــوع الجملــة الشرطيــة حالا

جملـة الشرط تقتضـي شرطا يتعلـق الحكم عليـه، ويسـمى فعـل الشـرط، وجوابـا يترتـب علـى الشرط، كمـا ترتـب الجـواب علـى السؤال، ويسـمى جوابـا وجزاء، وسـمي جـزاء؛ لأنّ مضمونه جزاء لمضمون الشرط، فحدوث مضمون الجملـة الثانيـة جواب لحدوث مضمون الجملة الأولى.

وتقـع الجملـة الشـرطية خبـرا، فيكـون خبـر المبتـدأ شـرطا وجـزاءً. وذلـك نحـو: زيـدٌ إنْ تعطه يعطك، وبشرٌّ إنْ تتصدق عليه يدع لك .

وتقع صفة: ومن ذلك ما قيل[1] في قوله تعالى: ﴿ **لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤكُم**﴾[2]وصلة نحو قوله تعالى: ﴿ **الَّذينَ إِنْ مَكَّناهُم فِي الأَرضِ أَقَامُوا الصَّلاَةِ**﴾[3]

وفي وقوعها حالا خلاف بين النحويين على أقوال :

الأول: ذهـب جماعـة مـن النحـويين مـنهم المطـرزي إلـى القـول بعـدم جـواز وقـوع الجملـة الشـرطية حـالا، فـلا يقـال :" جـاء زيـد إن يسـألْ يُعـطَ "، وحجـتهم: أن الجملـة الشـرطية

١)) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٦٤)

٢)) من الآية (١٠١) سورة المائدة

٣)) من الآية (٤١) سورة الحج



مصدَّرة بما يدل على الاستقبال، ولا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد أداة شرط تدل على الاستقبال. (١)

قال المطرِّزي ومن قال بقوله: لا تقع الشرطية في هذا الباب إلا بجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما يراد جعل الحال منه، ففي: جاء زيد إن يسأل يعط لا يصح هذا التركيب إلا بتقدير: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، ويكون الحال الجملة الاسمية من الضمير وما بعده من الشرط والجواب. (٢)

قال الصبان: « وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال: إن الجملة الشرطية تقع حالا» (٣) وقال به بعض من المتأخرين (٤)

المذهب الثاني: ذهب فريق من النحويين منهم الزجاج، والنحاس(٥) والزمخشري، والعكبري، إلى القول بجواز وقوع جملة الشرط حالا .

وحملوا عليه قوله تعالى :﴿ **فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ**﴾(٦) قالوا: إن جملة الشرط (**إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ**) في موقع الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلا، دائم الذلالة (٣).

---

١)) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠٢) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) : (٦/ ٦٦٨)

٢)) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٦٠٢) والبحر المحيط (٥/ ٢٢٤) والتصريح (١/ ٦١٠)

٣)٣) حاشية الصبان (٢/ ٢٧٨)

٤)) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (١/ ٥٧٤) واللباب في علوم الكتاب (٩/ ٣٨٩) وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (٣/ ٤٥١)

٥)) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٩١) وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ٨١)

٦)) من الآية (١٧٦) سورة الأعراف.



قال الزمخشري: « فإن قلت: ما محل الجملة الشرطية؟ قلت: النصب على الحال، كأنه قيل: كمثل الكلب ذليلا دائم الذلة، لاهثاً في الحالتين» [١]

وحُمِل عليه أيضا قوله تعالى: « قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلا يَهْتَدُونَ» [٢]

فقوله تعالى: « أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ .. » حال: و «الواو» واو الحال[٣]، والهمزة بمعنى الردّ والتعجيب، معناه: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا من الدين، ولا يهتدون للصواب» [٤]

وقال العكبري: « قوله تعالى: (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ): الكلام كله حال من الكلب، تقديره: يشبه الكلب لاهثا في كل حال. [٥]

وقال عند تبيان قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[٦] « (ومن يغلل): مستأنفة. ويجوز أن تكون حالا، ويكون التقدير: في حال علم الغال بعقوبة الغلول » [٧]

---

١)) الكشاف (٢/ ١٧٨)

٢)) من الآية (١٧٠) سورة البقرة

٣)) يرى ابن عطية والحوفي أن الواو واو العطف لا واو الحال ينظر: البحر المحيط (٢/ ١٠٣) والدر المصون (٨/ ٥١٩)

٤)) ينظر: الكشاف (١/ ٢١٣)

٥)) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٦٠٤)

٦)) من الآية ١٦١ سورة آل عمران

٧)) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٠٦)



ومشى على ذلك كثير من النحويين ومعربي القرآن، فأجازوا وقوع جملة الشرط حالا[1]

المذهب الثالث : ذهب بعض النحويين منهم السيرافي إلى القول بجواز وقوع جملة الشرط إذا شُرِط شيء ونقيضه نحو: لأضرِبَنَّهُ إن ذهب وإن مكث، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث**﴾[2] :

قال السيرافي: «وذلك قولك: لأضربنه ذهب أو مكث ومعناه: لأضربنه إن ذهب وإن مكث. وموضعه من الإعراب نصب، كأنه قال: لأضربنه ذاهبا أو ماكثا»[3]

وقال ابن هشام: «وإنما جاز لأضربنه إن ذهب وإن مكث؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد» [4]

وبعد ... ففي وقوع الجملة الشرطية حالا خلاف بين النحويين، الراجح منه جواز وقوعها ويشهد له القياس والسماع.

أما القياس: فلأن الجملة الشرطية وقعت خبرا، وصفة وصلة، فلا مانع من وقوعها حالا بالقياس على كل ما تمم المعنى من الأخبار، والصلات، والصفات، وفيها من الفائدة والتمام ما في الذي وقع حالا.

---

١)) ينظر: مفاتيح الغيب (١٥/ ٤٠٥وتفسير القرطبي (٧/ ٣٢٢) والدر المصون (٥/ ٥١٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٢٩) وفتح القدير للشوكاني (٢/ ٣٠٢)

٢)) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (صـ: ٢٦١)

٣)) شرح كتاب سيبويه (٣/ ٤٤٢) و ينظر: اعتراض الشرط على الشرط (صـ: ٤٦) والتصريح (١/ ٦١٠)

٤)) مغني اللبيب (صـ: ٥٢٠) و ينظر: التصريح (١/ ٦١٠)



وأما السماع فقد وقعت الجملة الشرطية حالا في قوله تعالى: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾، وقوله تعالى: ﴿ قالُوا بَلْ نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا أَوَلَوْ كانَ آباؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلا يَهْتَدُونَ﴾

وقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾[1] فالجملة الشرطية حال من الضمير في «لكم»

ولا داعي للتأويل والتخريج، فما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأحسن مما يحتاج إليه، كما يمكن أن يكون منه ما جاء في الخبر: «اعطوا السائل ولو جاء على فرس ... »[2].

والمعنى أعطوا السائل على كل حال، ولو على الحالة التي يفهم منها أنه غني، وهي مجيئه على فرس.

ولا يقال إن الجملة الشرطية مصدرة بما يدل على الاستقبال (أداة الشرط)فيحصل التنافي بين الحال والاستقبال فقد وقعت الجملة المصدرة بـ «إن» المكسورة حالا وهي تدل على الاستقبال قال تعالى: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [3]

(1) من الآية ٣٨ سورة التوبة

(2) ينظر: البحر المحيط (٢/ ١٠٣) والدر المصون (٢/ ٢٢٧)

(3) من الآية ٧٩ سورة الحجر



المطلب السادس

وقوع الجملة القسمية نعتا

الأصل في النعت أن يكون بالمفرد، كما كان الأصل في الخبر والحال كذلك، وقد تقع الجملة خبراً، و حالاً، ونعتا، نائبة في كلٍّ عن المفرد ومؤولة به.

ويشترط في الجملة التي تقع نعتا أن تكون خبرية، تحتمل الصدق والكذب، وأن تكون مشتملة على ضمير لائق بالمنعوت تُرْبَطُ به، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ**﴾[1] وقولهِ تعالى: [2]﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾[3]

وقد أجاز الزمخشري ومن وافقه وقوع الجملة القسمية نعتا، ومنعه آخرون، وعلى ذلك ففي المسألة قولان :

الأول: ذهب الزمخشري ومن وافقه إلى القول بجواز وقوع الجملة القسمية نعتا، مستدلا على ذلك بمجيئها نعتا في قول الله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ**﴾ [4]

قال: « لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمننّ به» [5]

---

١)) من الآية ٢٨١ سورة البقرة

٢)) من الآية ٤٨ و ١٢٣ سورة البقرة

٣)) ينظر: تمهيد القواعد (٧/ ٣٣٣١)

٤)) من الآية ١٥٩ سورة النساء

٥)) الكشاف (١/ ٥٨٨)



ووافقه الأصبهاني، فأعرب جملة القسم صفة لموصوف محذوف قال: « ﴿ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ ﴾: جواب قسم محذوف، والجملة القسمية في موضع الصفة لـ «أحد»، ثم حذف الموصوف الذي هو «أحد» وأقيمت الصفة مقامه» [1]

واستدل الزمخشري ومن وافقه أيضا بقول الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[2] فجملة «لا تصيبن» عندهم جملة قسمية حذف صدرها، وبقي جوابها والتقدير _ والله أعلم : واتقوا فتنة والله لا تصيبن... [3]

قال السمين الحلبي :« وقيل: ﴿ لَا تُصِيبَنَّ ﴾ «جواب قسم محذوف، والجملة القسمية صفة لفتنة أي: فتنة والله لا تصيبن»[4]

ومما استُدِل به أيضا قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[5] في قراءة من قرأ بتخفيف الميم من « لَمَا » قالوا: إن «ما» يُحْتَمَلُ أن تكون موصولة،[6] ويُحْتَمَلُ أن تكون نكرة موصوفة، والجملة القسمية وجوابها صفة لـ «ما » والتقدير: وإن كلا لَخَلْقٍ، أو لفريقٍ والله ليوفينهم[7]. ومشى على ذلك كثير من معربي القرآن ومفسريه. [8]

---

١)) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٣٧٥)

٢)) من الآية ٢٥ سورة الأنفال

٣)) ينظر: الكشاف (٢/ ٢١١)

٤)) الدر المصون (٥/ ٥٩١) و ينظر: اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٤٩٢)

٥)) من الآية ١١١سورة هود

٦)) والجملةُ مِن القسم وجوابِه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإنْ كلاً لَلذين واللَّه ليوفيِّنهم.

٧)) ينظر: الدر المصون (٦/ ٤٠٠) واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٥٧٧) والتصريح (١/ ٣٢٦)

٨)) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» (٢/ ٥١٥) : والتبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٢١) وأنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٣/ ٥٥) ومدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٤١٤)



الثاني : ذهب جمهور النحويين إلى القول بعدم جواز وقوع الجملة القسمية نعتا، وحجتهم: أن الجملة القسمية جملة إنشائية، والجملة الإنشائية لا تحتمل صدقا ولا كذبا .

وخرجوا الآيات التي يوحي ظاهرها وقوع الجملة القسمية نعتا على ما يخرجها عن مراد الزمخشري ومن وافقه؛ فقالوا إن جملة القسم في قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**﴾ معمولة لقول محذوف هو النعت، والمعنى: واتقوا فتنة مقولا: فيها والله لا تصيبنّ الظالمين منكم خاصة، بل تعم الناس أجمعين. [1]

وقيل جملة "لا تصيبنَّ" جوابٌ للأمر، ومعناه: إن أصابتكم لا تصيبنَّ الظالمين خاصةً، بل تعمُّكم، ودخلت النون في جواب الأمر؛ لأن فيه معنى النهي، تقول: انزلْ عن الدابة لا تطرحنَّك.

وقيل الجملة نهيٌ بعد أمرٍ كأنه قيل: واحذروا ذنبًا أو عقابًا، ثم قيل: لا تتعرَّضوا للظلم، فيصيبَ وَبَالُه مَنْ ظَلَمَ منكم خاصةً. [2]

وأما قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ**﴾ فجملة القسم: «والله ليؤمنن» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به، وصفة «أحد» المحذوف إنما هو الجار والمجرور «من أهل الكتاب»، والتقدير: وإن أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به» [3]

---

١)) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٣/ ٢٠٠) وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) : (٧/ ٦٧) و(٧/ ٧٤) البحر المحيط (٥/ ٣٠٤)

٢)) ينظر: «اللباب في علوم الكتاب» (٩/ ٤٩٢)

٣)) ينظر: البحر المحيط (٤/ ١٢٩) والدر المصون (٤/ ١٤٩) وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (٣/ ٢٢٢)



قال أبو حيان: « وقال الزمخشري: ﴿**ليؤمنن به**﴾ جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به ... والمعنى: وما من اليهود أحد إلا ليؤمنن به انتهى. وهو غلط فاحش إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة «أحد» المحذوف إنما هو الجار والمجرور، وهو من أهل الكتاب، والتقدير ... وإن أحد من أهل الكتاب. وأما قوله: ليؤمنن به، فليست صفة لموصوف، ولا هي جملة قسمية كما زعم، إنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف، إذ لاينتظم من «أحد» والمجرور إسناد لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محط الفائدة»[(١)]

وانتصر السمين الحلبي للزمخشري، وقال إن أبا حيان أساء العبارة حين زعم أن الزمخشري غلط، وكلام الزمخشري صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله؟ ونظيره أن تقول: «ما في الدار رجل إلا صالح» فكما أن «في الدار» خبر مقدم، و «رجل» مبتدأ مؤخر، و «إلا صالح» صفته، وهو كلام مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر. وأما رده عليه حيث قال: جملة قسمية، وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه ويكفيه مثل هذه الاعتراضات. [(٢)]

والظاهر من كلام السمين أنه لا يرى مانعا من وقوع القسمية نعتا، وأن الزمخشري لم يخطئ، وأن الجملة صالحة للوصف بها، وأن الزمخشري حين قال إن « ليؤمنن» جملة

---

(١)) البحر المحيط (٤/ ١٢٩)

(٢)) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ١٤٩)



قسمية لم يكن يخفى عليه أن الجملة جواب لقسم محذوف، ولا يحتاج هذا إلى الاعتذار عنه، فهذا مما لا يخفى على أحد من نحوي اللغة، فضلا عن الزمخشري !!

وأما قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ فقد أجاب عنه الجمهور بأن "ما" موصولة خبر "إن"، وليست نكرة موصوفة، و« ليوفينهم" جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة "ما"، والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم ربك أعمالهم.

قال ابن عصفور: « فـ «ما» موصولة في موضع خبر «إن» واللام الداخلة عليها لام إن و«ليوفينهم» جواب القسم المحذوف، والقسم بجوابه في صلة ما. [1]

وبعد... ففي وقوع الجملة القسمية نعتا خلاف، الراجح منه عدم جواز النعت بالجملة القسمية؛ لأن النعت بها لا يفيد؛ لأن القسمية إنشائية، ومعنى الإنشائية محتمل للثبوت والانتفاء، فلم يكن في وقوعها نعتا فائدة. وسبب ذلك أنها لا تدل على معنى محصل، فلا يفيد النعت بها.

والمعنى في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾: واتقوا فتنة مقولا فيها: والله لا تصيبنّ الظالمين منكم خاصة.

وأما ما استُدِل به من قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾فلا دليل على كون « ما» نكرة موصوفة، فضلا عن أن على كونها نكرة موصوفة سيصير المعنى: وإن كلا لشيء ليوفينهم ربك أعمالهم، وهذا لا يجوز فـ (ما) موصولة، لا نكرة

---

١)) شرح جمل الزجاجي ٣/ ٧١ وينظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١٦٥) والتذييل والتكميل (٣/ ١٣) ومغني اللبيب (صـ: ٥٣٠) والتصريح (١/ ٣٢٦)



موصوفة؛ لقلة استعمال (ما) نكرة موصوفة. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (١)

فالأظهر أن تكون جملة القسم: «والله ليؤمنن» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به، وصفة «أحد» المحذوف إنما هو الجار والمجرور «من أهل الكتاب»، والتقدير: وإن أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به» والله أعلم.

١)) من الآية ١٥٩ سورة النساء



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الهادي البشير، والسراج المنير، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على طريقهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين .

وبعد ...

فقد تم هذا البحث بعون الله وتدبيره، فله الحمد على فضله وتوفيقه، وقد تناول: " **الخلاف النحوي في استعمال الجملة الإنشائية في التراكيب العربية عرضاً ومناقشة**"

ويحسن في نهايته أن أشير إلى الآتي:

- ظهر من خلال الدراسة أن الجملة الإنشائية قد تصلح للاستعمال في موضع، ولا تصلح للاستعمال في آخر، وأن نحويين تسامحوا في بعض التراكيب التي ينبغي أن تخلو منها جملة الإنشاء، فتشكل من هذا كله تراكيب لا تصلح فيها الجملة الإنشائية لتحل خبرا أو حالا أو صفة أو صلة ...إلخ، وتراكيب تصلح فيه أن تحل مطلقا كأن تقع خبرا عن المبتدأ...إلخ وتراكيب لا تصلح للحلول عند بعضهم وتصلح عند آخرين.

- أثبت البحث أن جملة الرجاء لا تُحْقِق الفائدة، ولا تعين على تحقيقها، ولا يقع منها تصديق ولا تكذيب، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعمال الكلام به. وكل ما لا يُحْقِق الفائدة، ولا يعين على تحقيقها، ولا تحصل به فائدة لا يجوز استعمال الكلام به، ولهذا لم يجز أن تكون ظروف الزمان خبرا للجثث؛ لعدم الفائدة، فلا يقال: زيد اليوم، لأن زيدا لا يخلو من اليوم حيا كان أو ميتا، وكذلك جميع الناس، فلما لم تتحقق الفائدة امتنع الإخبار.

- ظهر من البحث أن الأفعال إذا كانت طلبية والأخبار طلبية اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين؛ إذ الطلب فيها طلب في أخبارها، نحو: كن قائما، أي: قم، وهل يكون قائما، أي: هل يقوم. وأن الطلبين إذا اختلفا بأن يكون أحدهما أمرا مثلا، والآخر استفهاما، نحو: كوني هل ضربت، استحالت الجملة؛ لأنه لا يجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة.

- أشار البحث إلى أنه لا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد. وعليه يجوز وقوع جملة الأمر خبرا لـ كان التي تفيد الماضي .

- صحح البحث قول من قال: إن صلة « أن » المخففة، لا تكون أمرا ولا نهيا، والدليل على ذلك وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أن» المخففة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في قراءة من قرأ بتخفيف النون من «أن» وكسر الضاد وفتحها من « غضب» وقوله تعالى: ﴿**أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾ في قراءة من قرأ بتخفيف النون، وقوله تعالى:﴿ **أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا**﴾

- انتصف البحث للمازني من أبي حيان الذي ذكر أن السبب الذي جعل المازني يقول بجواز وقوع الجملة الدعائية صلة، في: (الذي يرحمه الله زيدٌ) أنه راعى صيغة الخبر، ولم يلحظ المعنى. وهذا إنقاص من حق المازني وتقليل من علمه، فهذا لا يليق بالمازني، إذ هو من أعْلَم الناس بالعربية. ومقدم فيها، فكيف لا يفطن إلى المعنى ؟!.

- ألمح البحث إلى أن ابن الأثير كان لا يسمي التركيب الذي ترد فيه الجملة الإنشائية خبرا، ويسميه إسنادا، والإسناد عنده أعمّ من الإخبار، وسمي إسنادا؛ لأن من حقّ الخبر ألّا يكون استفهاما، ولا أمرا، ولا نهيا، ولا شيئا ممّا لا يتعاقب عليه الصّدق والكذب، ولكنّ العرب اتّسعت في كلامها؛ فقالت: زيد قم إليه، وزيد لا تضربه، وزيد



كم مرّة رأيته؟ فهذا الاتّساع يسمّى إسنادا وإضافة، ولا يسمّى خبرا إلّا مجازا، فالإسناد أعمّ من الإخبار.

- صحح البحث ما ذكره ابن السيد البطليوسي من إجماع النحويين على وقوع الجملة الطلبية خبرا عن المبتدأ حيث قال: «وأجاز النحويون- بلا خلاف بينهم- «زيد اضربه»، و «عمرو لا تشتمه»، و«زيد كم مرة رأيته»، و «عبد الله هل أكرمته؟ »، و «زيد جزاك الله عنه حسنًا». وقد ظهر أن الإجماع غير حاصل.

- أشار البحث إلى أن أبا حيان قد يتردد في إطلاق الحكم النحوي، والدليل على ذلك أنه منع وقوع الجملة الدعائية خبرا لـ «أن» المخففة وتساءل كيف يقع الخبر جملة دعائية؟.

- وأجازه ثانيا حين قال :« وإن خففت جاز أن تقع خبرًا لها جملة الدعاء نحو: ... وقولهم: أما أن جزاك الله خيرًا...إلخ.

المصادر والمراجـــع

- القرآن الكريم.
- الإحكام في أصول الأحكام/ ابن حزم : تقديم الأستاذ الدكتور إحسان عباس دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الاختيارين/ علي بن سليمان بن الفضل، الأخفش الأصغر، المحقق: فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد، و الدكتور/ رمضان عبد التواب نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨ م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم/ أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي – بيروت، بلا طبعة ، بلا تاريخ.
- الأساليب الإنشائية وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم د صباح دراز مطبعة الأمانة الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الخامسة ١٤٢١-٢٠٠١
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٨ م.
- الأضداد/ أبو بكر، الأنباري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم / إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- اعتراض الشرط على الشرط/ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز الناشر: دار عمار – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د / زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
- أمالي ابن الحاجب / ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدار، نشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ. ١٩٩٢ م.
- الأمثال / أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش: دار المأمون للتراث الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م
- أنوار البروق في أنواء الفروق / أبو العباس القرافي ، عالم الكتب، بلا طبعة وبلا تاريخ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل/ ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الجيل بيروت – الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- إيضاح شواهد الإيضاح / أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م
- الإيضاح العضدي/ أبوعلي الفارسيّ تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ م.
- الإيضاح في علوم البلاغة المؤلف: الخطيب القزويني تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل – بيروت الطبعة: الثالثة.
- البحر المحيط في التفسير / لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م .

- البديع في علم العربية / الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،١٤٢٠ هـ
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعرفة – بيروت ١٣٩١ هـ
- البلاغة العربية / عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب/ شمس الدين الأصفهاني تحقيق: محمد مظهر بقا الناشر: دار المدني، السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
- تاج العروس تاج العروس من جواهر القاموس / محمّد بن محمّد الزَّبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. بلا تاريخ.
- التبيان في إعراب القرآن/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تاريخ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / أبو البقاء العكبري د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق و دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى٢٠٠٤م
- التصريح بمضمون التوضيح / الشيخ خالد الأزهري ط الحلبي "بلا تاريخ".
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / محمد بن عبد الله، بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات نشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ،تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة (دكتوراه) الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م



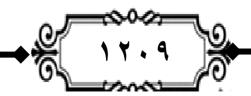
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط / أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، تحقيق: مجموعة من الأساتذة بجامعة الإمام محمد بن سعود، نشر عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م
- تمهيد القواعد / ناظر الجيش، تحقيق د / علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
- تهذيب اللغة / أبو منصور الأزهري تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٠٠١ م.
- توجيه اللمع/ أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، رسالة (دكتوراه)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د / عبد الرحمن علي سليمان، ط دار الفكر العربي – الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م
- جمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري ، دار الفكر – بيروت بلا تاريخ .
- الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، بلا تاريخ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، / أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق د/ طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، " من دون تاريخ" .
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني/ محمد بن عرفة الدسوقي تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة / أبو علي الفارسيّ تحقيق: بدر الدين قهوجي، وآخرين، نشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م



- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: أميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٩٨م .
- الخصائص لابي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د / محمد علي النجار، المكتبة العلمية " من دون تاريخ" .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق بلا تاريخ.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني/ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الدار تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق وتخريج: د/ أحمد خليل الشال مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بور سعيد الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ م
- ديوان جميل بثينة ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٢– ١٩٨٢م
- ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه : خليل إبراهيم العطية ، وعبد الله الجبوري، مطبعة: دار البصري بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.
- رسائل في اللغة / ابن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / شهاب الدين الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس / أبو بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د / حسن هنداوي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي/ تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان بل تاريخ.



- شرح أبيات سيبويه /: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد نشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر .
- شرح أبيات مغني اللبيب/ عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة: (الأولى والثانية، (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي " من دون تاريخ" .
- شرح الألفية / ابن الناظم، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ .
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، ود / محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي تحقيق: د/ فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م ينظر:
- شرح ديوان الحماسة / أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقيق: غريد الشيخ، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب/ رضي الدين الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا١٣٩٥ - ١٩٧٥ م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- شرح شواهد المغني المؤلف/ جلال الدين السيوطي تعليق: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي بلا طبعة، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / عبد الله بن عقيل الهمداني، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر سوريا، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م .
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك/ العلامة شمس الدين محمد الفارضي تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب ، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م



- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، بلا تاريخ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق د / رمضان عبد التواب، ود/ محمود فهمي حجازي، ود/ محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦هـ " جزآن ".
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي القاهرة، صورة ضوئية من ط: المنيرية بلا تاريخ .
- شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم نشر: المطبعة العصرية - الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
- شعر الزبرقان بن بدر، وعمرو بن الأهتم ، دراسة وتحقيق: د /سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- شعر هدبة بن الخشرم العذري تعليق ودراسة يحي الجبوري الطبعة الأولى دمشق ١٩٧٦ ، الطبعة الثانية الكويت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ دار القلم للنشر والتوزيع الكويت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ضرائر الشِّعْر/ ابن عصفور الإشبيلي علي بن مؤمن، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بلا طبعة، بلا تاريخ.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز﴾ يحيى بن حمزة بن علي العلويّ الطالبي : المكتبة العنصرية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح / بهاء الدين السبكي تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي / المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث/ جلال الدين السيوطي تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



- عيون الأخبار / أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية –بيروت تاريخ النشر: ١٤١٨ هـ
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان / النيسابوري تحقيق: الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلميه – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ
- غريب الحديث/ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
- الغريبين في القرآن والحديث/ أبو عبيد الهروي تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م
- الفائق في غريب الحديث والأثر/ أبو القاسم الزمخشري جار الله، تحقيق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة – لبنان الطبعة: الثانية، بلا تاريخ
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / تأليف محمد بن علي الشوكاني ط دار الفكر بيروت بلا تاريخ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي تحقيق: إياد محمد / جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
- كتاب الأفعال لابن القوطية/ ابن القوطية تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الثانية، ١٩٩٣ م
- كتاب سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الجيل، بيروت . لبنان . الطبعة الأولى، بلا تاريخ .
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب / أبو علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م



- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد/ المنتجب الهمذاني تحقيق : محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عبد الرازق المهدي دار إحياء التراث العربي – بيروت .بلا تاريخ .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن / الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م
- الكناش في فني النحو والصرف / أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: ٢٠٠٠ م
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د / عبد الإله نبهان، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
- اللباب في علوم الكتاب / ابن عادل الدمشقي تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب لابن منظور، نشر مكتبة مدبولي، "من دون تاريخ" .
- اللمع في العربية لابن جني تحقيق: حسين محمد محمد شرف . عالم الكتب القاهرة – الطبعة الأولى ١٩٧١
- المبسوط في القراءات العشر/ أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق عام النشر: ١٩٨١ م
- مجمع الأمثال / أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.
- (مجموع أشعار العرب) (مشتمل على ديوان رؤبة) وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه تصحيح : وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة والنشر الكويت، بلا تاريخ.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء / الراغب الأصفهانى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ



- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الحليم النجار، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / ابن عطية الأندلسي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ
- المرتجل (في شرح الجمل/ أبو محمد عبد الله بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م
- المسائل الحلبيات / أبو علي الفارسيّ تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.
- المستقصى في أمثال العرب/ أبو القاسم محمود بن عمرو ، الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
- معاني القرآن / للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار السرور، بيروت . لبنان . "من دون تاريخ" .
- معاني القرآن وإعرابه / أبو إسحاق الزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، نشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- معجم ديوان الأدب/ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر
- طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٩م .
- مفاتيح الغيب " التفسير الكبير " فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م .



- مفتاح العلوم/ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- المفصل للزمخشري ومعه شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة – بلا تاريخ
- المفضليات / المفضل الضبي تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، و عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – القاهرة الطبعة: السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / الإمام أبو إسحاق الشاطبي تحقيق: د/ عبد الرحمن قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م
- المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: عالم الكتب بيروت بلا تاريخ.
- المقرب/ ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق :عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض الطبعة الأولى ١٤١٨-١٩٩٨.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى

١٩٩٦م.
- النوادر في اللغة/ أبو زيد الأنصاري ،تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار(حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)/ جلال الدين السيوطي ، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية (٣ رسائل دكتوراه) ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، / جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. ١٩٩٨م .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد/ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤

